جـــــــامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية التجاريـــة، وعلوم التسييـــــــــر

قسم العلـــــــــــوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص مالية وبنوك

الموضوع:

أثر التمويل المصرفي على إنعاش القطاع السياحي بولاية أدرار

إعداد الطالبتين:

– قومة جميلة

– عبيد الخادم

إشراف الأستاذ:

– د. بن عبد الفتاح دحمان

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
د. علالي فتيحة	أستاذة محاضرة	جامعة أدرار	رئيساً
د. بن عبد الفتاح دحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مشرفاً
أ. خيرجة حمزة	أستاذ مساعد	جامعة أدرار	ممتحناً

المـــــــوسم الجامعي: 2016_ 2017

الموضوع:

أثر التمويل المصرفي على إنعاش القطاع السياحي بولاية أدرار

إهداء

إلى التي تحمل أحق كلمة نطق بها اللسان، وتميز لضرعها عرش الرحمان، ووضعت تحت قدميها الجنات، كانت الملاذ والمأوى وسر السعادة والأمان، نبع الحنان ...لكي أمي العزيزة .

إلى من خطى درب الصعاب من أجلنا، ومنير دربنا ومرشدنا ألى طريق النور، فكان رمز العطاء لنا ... لك أبي الغالي .

أسال الله سبحانه وتعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة، وأن يمنحهما الصحة والعافية، وأن يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والارض .

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة، قرة عيني أختي العزيزة وأخواتي وكل الاقارب والاهل .

إلى كل من التقيت بهم، وسرت معهم على درب العلم والتعلم، إلى الاصدقاء رمز العطاء والوفاء، إلى أحبتي في الله: وكل طلبة الماستر .

إلى هؤلاء وأولئك، أهدي ثمرة جهدنا... وأهدي هذا العمل المتواضع .

جميلة

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع هذا :

إلى من فضلها لا ينقطع وعطفها لا ..... إلى نبع الحنان وبر الأمان، ريحانة قلبي ونور فؤادي – أمي الغالية حفظها الله .

إلى الذي أقسم أن تشرق شمس العلم في وجه ابنته، وعلمني أن الحياة كفاح ونضال – أبي الغالي رعاه الله .

إلى من عهدتها نبراسا ينير لي درب النجاح، عرفانا لما بذلته من أجلي وحصادا لما غرسته فيا من الصبر والتفاؤل – جدتي أعزها الله لي دوما وأطال في عمرها .

إلى من قاسموني نهج الحياة وأنيرت ببراءتهم الظلمات وكانوا رمز سعادتي وشقائي – إخوتي .

إلى من كانت لي نعم الصديقة وسعدت بمعرفتها – زوجة أخي .

إلى من كانوا لي بمثابة الإخوة وأحسن رفاق : أخوالي .

إلى من جمعتني بهم الأقدار وكانوا من الأخيار : الأعمام و الأصدقاء والأحبة في الله .

إلى كل غيور على العلم ولغة الضاد، وجميع من لم تتسع هذه السطور لذكرهم .

خالد

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا وبالقرءان الكريم المنزل عليــه تعلمنا وبسورة العلق التي أنارت دربنا وفتحت طريق العــلم أمــام أعين الأنام.

نتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان والعرفان بالجميل إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ الدكتور بن عبد الفتاح دحمان على تكرمه بالإشراف على رسالتنا ولما لمسناه من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة رسمت لهذا العمل طريقاَ إلى النجاح.

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين على أيديهم تعلمنا.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع موظفي مديرية السياحة والصناعة التقليدية وخاصة الأستاذ نور الدين الذي كان لنا سنداً وعوناً.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الملاحظات القيمة المقدمة حول هذا البحث المتواضع .

كما نشكر كل الإداريين والعاملين بجامعة أدرار على عونهم لنا وخاصة منهم موظفي المكتبة المركزية.

والشكر موصول إلى جميع الأصدقاء والأهل والزملاء الذين قدموا لنا يد العون والمساعدة.

الخادم جميلة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	I
فهرس المحتويات	III -II
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة المختصرات	VI
مقدمة	أ–ه
الفصل الأول: ماهية التمويل المصرفي	6– 24
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول التمويل	8
المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه	8
المطلب الثاني: أشكال التمويل وخصائصه	10
المطلب الثالث: مصادر التمويل	13
المبحث الثاني: ماهية التمويل المصرفي ومخاطره	18
المطلب الأول:مفهوم التمويل المصرفي وطرقه	18
المطلب الثاني: مخاطر التمويل المصرفي	22
المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للتمويل المصرفي	23
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني: ماهية السياحة	25– 41
تمهيد	26
المبحث الأول: أساسيات حول السياحة	27
المطلب الأول: مفهوم السياحة وتطورها	27
المطلب الثاني: أنواع السياحة وخصائصها	29
المطلب الثالث: أهمية السياحة	33
المبحث الثاني: السياحة كنشاط إقتصادي تنموي	35
المطلب الأول: صناعة السياحة	35
المطلب الثاني: دور السياحة في إحداث التنمية	36
المطلب الثالث: دور صناعة السياحة في تفعيل النشاط الإقتصادي	38
خلاصة الفصل	41

الفصل الثالث: مساهمة البنوك في تمويل القطاع السياحي بولاية أدرار	56-42
تمهيد	43
المبحث الأول: النشاط السياحي بولاية أدرار	44
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية السياحية بولاية أدرار	44
المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي بولاية أدرار	45
المطلب الثالث: مؤسسات الإيواء السياحية على مستوى ولاية أدرار	50
المبحث الثاني: مرتكزات التمويل السياحي بولاية أدرار	53
المطلب الأول: التركيبة التمويلية للقطاع السياحي بولاية أدرار	53
المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية	54
المطلب الثالث: واقع التمويل المصرفي في تنمية المشاريع السياحية	55
خلاصة الفصل	57
خاتمة	60-58
قائمة المصادر والمراجع	65-61

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل مناطق التوسع السياحية بولاية أدرار	45
02	يوضح المناطق السياحية في طور الإنجاز	46
03	يوضح التكوين والتأهيل في الصناعة التقليدية	48
04	يوضح مؤسسات الإيواء السياحي بولاية أدرار	50
05	يوضح المشاريع الاستثمارية في طور الإنجاز	51
06	يوضح التدفق السياحي خلال الفترة 2010-2015	51
07	يوضح الوكالات السياحية ونشاطاتها بولاية أدرار	53

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	يمثل توزيع الحرفيين حسب ميدان النشاط ومجموع مناصب الشغل	49
02	يمثل الحركة الجمعوية في قطاع الصناعة التقليدية حسب طبيعة النشاطات	49
03	يوضح التدفق السياحي خلال الفترة 2010-2015	52

قائمة المختصرات:

الاختصار	بالأجنبية	بالعربية
BADR	Banque Algérienne de Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
CNEP	Caisse Nationale d' Epargne et de prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
CPA	Crédit Populaire Algerian	القرض الشعبي الجزائري
FGAR	Fonds de Garantie des crédits aux PME	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CAI	Company of Algerie Investissement	شركة الجزائر إستثمار

مقدمة

مقدمة:

في ظل التطورات والتحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي, برز التمويل البنكي كعامل فعال في الحياة الإقتصادية، حيث يعد القطاع المالي والمصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً تمويلياً مهماً في النشاط الاقتصادي, فهو يُوفر كل الإحتياجات المالية والتمويلية لمختلف المؤسسات والأعوان الإقتصاديين، ونظراً للنجاح الذي حققه التمويل البنكي على المستوى الدولي الذي جاء نتيجة إتباع وإعتماد الدول الرائدة في هذا المجال إستراتيجيات حقيقية تضمن إسهامات هذا النوع من التمويل في تحقيق التنمية, خاصة في ظل إقتصاد السوق.

تعد السياحة من المجالات الإقتصادية الحيوية للكثير من الدول المتقدمة والنامية, بحيث يمارس الفرد فيها الدور الأكبر، من خلال وعيه النابع من ثقافة سياحية مبنية أساساً على ضرورة استقطاب السواح بإستمرار، فهي تعتبر أحد أهم مصادر الدخل القومي، لأنها تسهم في حل مشكلة البطالة وتوفير العملة الصعبة، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من دول العالم، إلا أنّ الواقع السياحي في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب الذي يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة منه، وبقيت إنجازاته جدٌّ محدودة، إذا ما قورنت ببلدان العالم بصفة عامة والبلدان المجاورة والشقيقة بصفة خاصة، فحجم الإستثمارات التي خصصت لهذا القطاع، تعتبر ضعيفة مقارنةً بكبر مساحة الجزائر.

إن من أهم المشكلات التي تواجه الجزائر عموماً وولاية أدرار خصوصاً في مجال التنمية السياحية، يكمن في آليات تمويل عملية التنمية السياحية وهو العنصر الأساسي في تطوير صناعة السياحة، حيث انصبت جهود الكثير من الدول على إيجاد الطرق أو السبل الكفيلة لتمويل المشاريع السياحية ولعل من أهم هذه الآليات المستخدمة نجد التمويل البنكي للاستثمارات السياحية الذي يمارس دوراً بارزاً في هذه النشاط.

أولاً: إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى إي مدى ساهم القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة السياحية في ولاية أدرار؟

الأسئلة الفرعية

حتى نتمكن من فهم ومعالجة هذه الإشكالية ارتأينا تقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1. ما مفهوم التمويل المصرفي؟
2. فيما تتمثل السياحة، وما هي خصائصها؟

3. كيف تُسهم البنوك الجزائرية في تمويل القطاع السياحي بولاية أدرار؟ وما المشاكل التي تواجهه؟
4. ما واقع السياحة في ولاية أدرار؟

الفرضيات

للإجابة على التساؤلات السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

1. يسهم التمويل المصرفي في زيادة الدخل الوطني.
2. السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدراً رئيسياً للدخل القومي.
3. التطور في آليات تمويل البنوك للقطاع السياحي يؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات السياحية من خلال توسيع الإستثمارات السياحية.
4. السياحة بولاية أدرار سياحة دائمة لما تذخر عليه من مقومات ومؤهلات تجعلها منطقة سياحية.

ثانياً: أهمية الدراسة

1. معرفة المكانة التي يحتلها القطاع السياحي في ولاية أدرار.
2. يسهم هذا القطاع في توفير مناصب شغل وتحسين ميزان المدفوعات.
3. تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال وظيفة التمويل المصرفي التي أصبحت عاملاً مؤثراً في نمو القطاع السياحي، حيث أصبحت هذه الوظيفة وسيلة هامة في زيادة القدرة التنافسية للخدمات السياحية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

1. الوقوف على دور القطاع المصرفي في إنعاش وتمويل الإستثمارات السياحية.
2. معرفة الآفاق التي رسمت للمشاريع السياحية وأساليب الدعم التي ستحظى بها من قبل الدولة.
3. معرفة المشاكل والنقائص التي يعاني منها هذا القطاع، خصوصاً تلك المتعلقة بالمشاكل المالية ومحاولة معالجتها.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

1. التعرف على المشاريع السياحية المتواجدة في الولاية وإبرازها للدور الذي تمارسه في عملية التنمية.
2. البحث عن القطاع البديل للنفط في الإقتصاد الجزائري.

خامساً: منهج الدراسة

حتى نستطيع الإجابة عن التساؤلات موضوع إشكالية البحث والإلمام بكل جوانبه اعتمدنا على مزج مجموعة من المناهج (الوصفي* التحليلي*).

حيث استعملنا المنهج الوصفي في الفصلين النظريين الأول والثاني، بهدف توضيح المفاهيم الأساسية حول التمويل المصرفي والقطاع السياحي، واستعملنا المنهج التحليلي للقيام بتحليل معطيات الجانب التطبيقي من الدراسة.

سادساً: أدوات الدراسة

لقد تم الاعتماد في جمع المعلومات المستخدمة في انجاز هذا البحث على مجموعة من الأدوات كانت عبارة عن أوراق بحث في مؤتمرات وملتقيات علمية وجرائد فضلاً عن الاستعانة ببعض الكتب، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على معلومات مقدمة من مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار.

سابعاً: حدود الدراسة

من أجل بلوغ أهداف البحث تم رسم حدود له كما يلي:

فبالنسبة للإطار المكاني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة النظرية له، في إطار المفاهيم العامة الخاصة بكل من التمويل المصرفي والسياحة.

أما بالنسبة للإطار الزماني فقد تم حصر الموضوع من حيث الدراسة الميدانية له، والتي أجريت في مديرية السياحة والصناعة التقليدية لولاية أدرار.

ثامناً: الدراسات السابقة

1. **دراسة الباحث نصر حميداتو (2014-2015) مقدمة كمذكرة لنيل شهادة الماستر بعنوان: "** النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي "، وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة السر في ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر وإعطاء الحلول الممكنة لإصلاحه، توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن القطاع السياحي يعتبر مورداً اقتصادياً هاماً لتوفيره العملة الصعبة، من خلال تدفق السياح الأجانب والمواطنين المقيمين بالخارج إلى داخل الوطن لدوافع متعددة.
2. **دراسة الباحثتين العابد سميرة ولعراف فايزة (2012) قدمت كورقة بحثية في إطار الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر بعنوان:** " إستراتيجيات تطوير السياحة الداخلية في الجزائر"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم السياحة كنشاط

إقتصادي وتلبية الحاجات المتزايدة للمواطنين الجزائريين الراغبين في الاستجمام والراحة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود إهتمام بالسياحة في الجزائر باعتبار أهميتها في التنمية الإقتصادية، بحيث يلاحظ نقص خدمة البنية الأساسية ومحدودية الإستثمار الأجنبي والمحلي ونقص الوعي والثقافة السياحية.

3. **دراسة الباحثة زواوي فضيلة (2008-2009) مقدمة كرسالة ماجستير بعنوان:** " تمويل المؤسسة الإقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز "، وكان الهدف من هذه الدراسة معرفة المفاهيم المتعلقة بالتمويل داخل المؤسسة من خلال مصادر الأموال التي يمكن الحصول عليها، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التمويل المصرفي يحقق التنمية الإقتصادية للبلد ويعمل على تدريب الموارد البشرية بما يتناسب وتقنيات العمل المصرفي.
4. **دراسة الباحثين بودخدخ كريم وبودخدخ مسعود (2012) قدمت كورقة بحثية في إطار الملتقى الدولي حول السياحة رهان للتنمية المستدامة بعنوان:** " تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية "، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهمية الدور الذي تمارسه السياحة كقطاع حيوي في النشاط الإقتصادي يزيد من ضرورة العمل على تدعيم تنافسيته الدولية، مما يسهم في تحسين مستويات المعيشة، أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحثين، تمثلت في تحسين الخدمات المرافقة للقطاع السياحي وتطوير البني التحتية والمنشآت الأساسية.

تاسعاً: هيكلة الدراسة

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية، ولاختبار الفرضيات وتحقيق أهداف البحث، اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول، نوردها على النحو التالي:

الفصل الأول بعنوان ماهية التمويل المصرفي وتم تقسيمه إلى مبحثين:

قدمنا في المبحث الأول دراسة لعموميات حول التمويل من حيث المفهوم والوظائف والمصادر بالإضافة إلى أشكاله، أما في المبحث الثاني فاستعرضنا ماهية التمويل المصرفي ومخاطره.

الفصل الثاني بعنوان ماهية السياحة وتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناولنا فيه أساسيات حول السياحة من خلال دراسة مفهومها وتطورها وأنواعها وأهميتها في الاقتصاد؛

المبحث الثاني: قدمنا فيه السياحة كنشاط اقتصادي تنموي من خلال إبراز صناعة السياحة ودورها في إحداث التنمية، وكيفية تفعيلها في النشاط الاقتصادي.

الفصل الثالث بعنوان مساهمة البنوك في تمويل القطاع السياحي في ولاية أدرار والذي تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحدثنا فيه عن النشاط السياحي بولاية أدرار، من خلال إبراز الإمكانيات الطبيعية السياحية بولاية أدرار ومناطق التوسع المتواجدة فيها؛

المبحث الثاني: تحدثنا فيه عن مرتكزات التمويل السياحي بولاية أدرار من خلال إبراز التركيبة التمويلية لهذا القطاع وإيضاح الاتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية.

عاشراً: صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، ولعل أهمها:

1. قلة المراجع ذات النظرة الاقتصادية على القطاع السياحي.
2. النقص الكبير في الدراسات التي تتناول موضوع السياحة بشكل عام.
3. صعوبة أخذ المعلومات من بعض الموظفين في البنوك.

الفصل الأول

ماهية التمويل المصرفي

تمهيد

يستقطب التمويل إهتمام العديد من الاقتصاديين لإرتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية، وذلك من أجل تغطية العجز الذي تعاني منه المؤسسات بشكل عام، إذ أنه يعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية.

فالتمويل المصرفي يمثل المحرك الأساسي لنشاط البنوك، فهو يعتبر المصدر الأول لربحيتها، ورغم تطور طرق التمويل، إلا أن الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعاً، وهذا من خلال طلب المؤسسات لكافة أنواع هذه القروض فهو من أهم الوظائف التي تقوم بها الإدارة المالية بحيث يؤدي إلى زيادة حركة النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين كما يلي:
المبحث الأول: ماهية التمويل.
المبحث الثاني: ماهية التمويل المصرفي ومخاطره.

المبحث الأول: ماهية التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطوراً ملحوظاً مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم التمويل ووظائفه

الفرع الأول: مفهوم التمويل

هناك عدة تعاريف للتمويل من بينها:

1. **يعرف التمويل على إنه:** "الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية"[1].
2. **ويعرف بأنه:** "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة"[2].
3. **وبعبارة أخرى هو:** "الحصول على موارد مالية من مصادر خارجية وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة، ومراقبة تدفق الموارد المالية في عمليات المؤسسة"[3].

ويمكن أن نخلص من التعاريف السابقة أن التمويل عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو توسيع في استثمارات جديدة.

الفرع الثاني: وظائف التمويل

إن آلية التمويل تعتبر من أهم الوظائف في مختلف المشاريع، نظراً لما توفره من ليونة في سير العمل، حيث أن الإدارة المالية هي التي تتكفل بها.

فيما يلي سنذكر أبرز وظائف التمويل[4]:

1. **التخطيط المالي:** تطبق المؤسسة هذا النوع من التخطيط لوضع توقعاتها المستقبلية، حيث أنه بتقدير المبيعات والمصاريف تسعى المؤسسة إلى تحضير المستلزمات المالـــية وطريقة تحصيلها، سواء كانت هذه المستلزمات قصيرة المدى أو متوسطة المدى أو طويلة المدى، دون إهمال عنصر عدم

---

[1]– معراج هواري، حاج سعيد عمر، "**التمويل التأجيري**"، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان، 2013، ص15.

[2]– هيثم محمد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص105.

[3]– فردويستون، يوحين برجام، "**التمويل الإداري**"، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، بدون بلد، بدون سنة، ص25.

[4]– قشيدة صورية، "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011–2012، ص76.

التأكد من المعلومات التنبؤية، وهذا لا يعني اســـتـــبعاد التخطيط، وإنما يجب وضع خطط تتلاءم مع الأوضاع غير المتوقعة، أي جعلها مرنة.

2. **الرقابة المالية:** تتم الرقابة المالية عن طريق تقييم أداء النشاط مقارنة بالخطط الموضوعة، ويتم هذا التقييم من خلال الاضطلاع على تقارير الأداء، بإبراز الانحرافات ثم تحـــديـــد مسببات حدوثها.
3. **الحصول على الأموال:** يبين التخطيط المالي للمؤسسة الأموال التي تحتاجها في الوقت المناسب، ولتلبية هذه الحاجة تلجأ المؤسسة إلى مصادر خارجية أو داخلية من أجل الحصول على هذه الأموال بأدنى التكاليف وأبسط الشروط.
4. **استثمار الأموال:** بعد الحصول على الأموال من مصادرها على المدير المالي السهر على استخدام هذه الأموال بحكمة في المشروع، وعليه التأكد بأن استخدامها يؤدي إلى تحقيق أو تحصيل أكبر عائد ممكن، فكل مشروع استثماري يعبر عن أصل من الأصول المتداولة أو الثابتة للمؤسسة ويمثل استثماراً للأموال ومن المهم جداً أن تسترجع المؤسسة الأموال التي استثمرتها في أي أصل لها، ويتم الاسترجاع من خلال تشغيل هذا الأصل وفي نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد التزاماتها[1].
5. **الانضمام أو الاندماج:** نعني بعملية الانضمام أو الاندماج حالة من حالات التجمع أي منشأتين مع بعضهما البعض لتصبح منشأة واحدة، هذا في حالة توسع المنشأة ونجاحها، أما إذا ساءت حالة المنشأة وأخذت تواجه أنواعاً مختلفة من المشاكل والصعوبات، فعلى المدير المالي تحمل مسئولية القيام بإجراء التعديلات المالية اللازمة لتصحيح الأوضاع وتجنب فشل المنشأة، ولكن إذا ما استفحل الأمر وثبت عدم كفاية جدوى التعديلات التي تمت وأصبح الفشل مؤكداً، فإن دور المدير المالي لا ينتهي بل يبقى قائماً لكي يشرف على النواحي المالية لعملية التصفية النهائية للمشروع وتوزيع ما يتحقق من التصفية على الدائنين والملاك[2].

---

[1]– قشيدة صوراية، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص76– 77.

[2]– عبد المعطي أرشيد، حسني علي خريوش، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص20–21.

المطلب الثاني: أشكال التمويل وخصائصه

الفرع الأول: أشكال التمويل

يمكن النظر إلى أشكال التمويل من جانبين هما:

1. **التمويل الداخلي(الـذاتي):** تمثل هذه الطريقة حالة الارتباط المباشر من عملية تجميع المدخرات واستعمالها في تمويل مختلف الأنشطة، ويشمل التمويل الداخلي ما يلي:

1.1. **التمويل الداخلي على مستوى المؤسسات:** يقصد به إمكانية المؤسسة على تمويل نفسها من أموالها الخاصة وتلجأ جل المؤسسات إن لم نقل كلها لاستخدام هذا النوع من التمويل، من خلال مواردها الذاتية المتاحة والتي تتكون بصفة عامة من:

- **الأرباح غير موزعة(الأرباح المحتجزة):** تعتبر طريقة من طرق التمويل الذاتي حيث أن كمية الأرباح المحتجزة التي تحصل عليها المؤسسة ترتبط مباشرة بسياسة توزيع الأرباح التي تتبعها المؤسسة، ويعتبر توسيع المؤسسة وتنميتها الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه عبر هذه الطريقة.
- **مخصصات الإهتلاك والاحتياطات:** تسعى المؤسسة للمحافظة على طاقاتها الإنتاجية وتدعيم قدرتها على التمويل الذاتي وذلك بواسطة مخصصات الإهتلاك، واحتياطي ارتفاع أسعار الأصول الاستثمارية.

2.1. **التمويل الداخلي للإدارات والعائلات:** هو قدرة العائلات والإدارات العمومية على تمويل نفسها بنفسها من خلال ما بحوزتها من إدخارات.

فالنسبة للعائلات فإن مصدر تمويلها هو الدخل أي الجزء المخصص من الدخل للادخار حيث أنه كلما ارتفع الدخل ارتفع معه الادخار وهذا الأخير يؤدي إلى تزايد الكمية المخصصة للتمويل، وتبرز أهمية التمويل العائلي في حالة صعوبة الحصول عليه من خارج القطاع العائلي والذي قد يتحقق لكن تحت شروط قاسية مثل ارتفاع معدلات الفائدة، أما بالنسبة للإدارات العمومية (الحكومية) فإن التمويل الداخلي الخاص بها يتكون من فائض الميزانية العامة[1].

[1]– منتدى محاربي الصحراء، "**التمويل المصرفي في القروض: مخاطر القروض والحذر أثناء منحها**"، قسم العلوم، الجزائر، متاح على الربط: http://badr-cu34.ibda3.org/t265-topic اطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2017، على الساعة 10:40.

3.1. **مزايا التمويل الذاتي:**

- يمثل التمويل الذاتي المصدر الأول لتكوين رأس المال الطبيعي بأقل تكلفة
- يجعل المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وإدارية تامة.
- يزيل على المؤسسة عبئ التكاليف المتعلقة بالعمليات المالية.
- يعطي للمؤسسة الحرية في اختيار نوع الاستثمار دون التقيد بشروط الائتمان.

4.1. **عيوب التمويل الذاتي**

- يمنع تجميع الإدخارات بصفة عامة وإعادة توزيعها على مختلف القطاعات والمشروعات طبقاً لأولويات استثمارية معينة.
- الاعتماد على الأموال الذاتية يؤدي إلى التوسع البطيء، مما يؤدي لعدم الاستفادة من القروض الاستثمارية المربحة بسبب عدم كفاية التمويل الذاتي لتلبية الاحتياجات.

2. **التمويل الخارجي:** قد يكون التمويل الداخلي للأعوان الاقتصاديين غير كافي لتلبية متطلباتها المالية

وخصوصاً بالنسبة للمؤسسات التي تبقى غالباً عاجزة جزئياً أو كلياً عن تمويل احتياجاتها بنفسها مما يجعلها تبحث عن مصادر خارجية لتغطية العجز، وهناك نوعين من التمويل الخارجي هما:

1.2. **التمويل المباشر:** هو يصدر عن العلاقة المباشرة بين المدخر والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، فالوحدات الاقتصادية ذات الفائض في الموارد المالية تقوم بتوجيه هذه الفوائض إلى الوحدات ذات العجز المالي والتي بدورها تستخدم هذه الموارد لاحتياجاتها الاستثمارية.

وهذا التمويل يستخدم عدة صور كما يختلف باختلاف المقترضين(المستثمرين) من مؤسسات، عائلات، حكومات.

- **تمويل مباشر على مستوى المؤسسات:** في هذه الحالة تستطيع المؤسسة الحصول على القروض أو التسهيلات الائتمانية من موردیها أو عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى، كما تلجأ بعض المؤسسات إلى دعوة الجمهور لتوظيف مدخراته على شكل استثمار مالي في الأوراق المالية من أسهم وسندات وقيم مهجنة، حيث يمثل السهم حق الملكية لجزء من رأس مال المؤسسة المصدرة في حين أن السند يمثل حق الدائنين في ذمتها بينما الورقة المهجنة هي مزيج بين السهم والسند[1].

[1]– منتدى شبكة المحاسبين العرب، "**مفهوم.. أهمية التمويل وأنواع التمويل**"، متاح على الربط: http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888 اطلع عليه بتاريخ 15 مارس 2017، على الساعة 10:30.

- **تمويل مباشر بالنسبة للعائلات:** تبعاً لهذه الطريقة التمويلية تحصل العائلات أو الأفراد على الأموال اللازمة لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية أو الاستثمارية، دون اللجوء إلى الوساطة المالية المصرفية أو غير مصرفية.
- **تمويل مباشر بالنسبة للحكومة(الأوراق العمومية):** يمكن للحكومة وفق هذه الطريقة التمويلية الحصول على الأموال اللازمة عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات التي ليست لها طبيعة مالية مصرفية أو غير مصرفية، ومن أهم الأدوات المستخدمة لهذا الغرض نجد على الأخص أدوات الخزينة التي تعتبر من أهم السندات والمتمثلة في القروض القصيرة الأجل، بينما السندات طويلة الأجل، فإما أن تكون ممثلة في قروض المؤسسات العامة أو المؤسسات المتخصصة المضمونة من قبل الحكومة، ونشير في هذا المجال إلى أن الدولة عادةً ما تقوم بإصدار سندات عامة لا يكون الغرض منها التمويل الاستثماري بل الحد من آثار التضخم أو امتصاص القوة الشرائية، بمعنى آخر جمعها ومنع صرفها في الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي، ومن أهم نتائج استخدام التمويل المباشر، أنها مثل سابقتها (التمويل الذاتي) لا يترتب عنها ارتفاع في كمية النقود، بمعنى عدم زيادة وسائل الدفع، كما تهتم بتحويل الفوائض النقدية الموجودة لدى مختلف الوحدات الاقتصادية إلى أصول طبيعية ... الخ.

2.2. **التمويل غير مباشر:** هو الصورة الأخيرة للتمويل الذي يتم من خلال الأسواق عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة بمختلف أنواعها مصرفية أو غير مصرفية حيث تتولى هذه الأخيرة مهمة تجميع المدخرات النقدية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض (عائلات، مؤسسات) ثم تقوم بتوزيعها على الوحدات التي تحتاج إليها أي تلك التي بها عجز.

والقاعدة هنا أن المؤسسة الوسيطة تقوم بقرض ما اقترضته فهي تحاول أن توافق بين متطلبات مصادر التمويل ومتطلبات مصادر الادخار حيث أن هذه الأخيرة ترفض التوظيف الاستثماري المباشر نظراً لتغطيتها للسيولة وكذا عدم رغبتها في تحمل المخاطر أو نتيجة لعدم ثقتها بالاستثمارات المقدمة[1].

[1]– منتديات ستار تايمز، "**التمويل**"، متاح على الربط: http://www.startimes.com/?t=21277069، اطلع عليه بتاريخ 28 أبريل2017، على الساعة 10:35.

الفرع الثاني: خصائص التمويل

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مصادر مختلفة لها عدة خصائص من بين هذه الخصائص ما يلي[1].

1. **الاستحقاق:** ويعني أن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من التمويل لها فترة زمنية وموعد محدد ينبغي سدادها فيه، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.
2. **الحق على الدخل:** ويقصد به أن مصادر التمويل لها الأولوية في الحصول على فوائد أموالها قبل أي

توزيع لأرباح المؤسسة.

3. **الحق على الموجودات:** إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة أو الموجودات المتداولة، تلجأ استخدام الموجودات الثابتة، وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل التسليم أي التزامات أخرى.
4. **الملائمة:** وتعنى أن تنوع مصادر التمويل وتعددها تعطي المؤسسة فرصة اختيار مسار النمو الذي يناسب في التوقيت والكمية والشروط والفوائد.

المطلب الثالث: مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل بالإضافة إلى نوع جديد من التمويل متوسط الأجل والذي ينقسم بدوره إلى قروض مباشرة متوسطة الأجل والتمويل بالاستئجار.

الفرع الأول: مصادر التمويل القصيرة الأجل

يقصد بمصادر التمويل القصيرة الأجل مجموعة الخصوم التي تساهم في عملية تمويل الأصول المتداولة، والتي تكون مستحقة السداد خلال سنة، بحيث تتعدد مصادر التمويل قصيرة الأجل إلى الائتمان التجاري والائتمان المصرفي وتقوم البنوك التجارية بتزويد المنشآت المختلفة بما تحتاج إليه من أموال لتمويل عملياتها التجارية[2].

---

[1]– معوش إيمان، بورحلة نسيمة، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة–، 2014–2015، ص62.

[2]– محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، "**الإدارة المالية والتمويل**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص289.

1. **الائتمان التجاري:** يتمثل الائتمان التجاري في وجود فترة بين تاريخ استلام البضاعة وتاريخ دفع الثمن[1]، فعند شراء المؤسسة بضاعة أو مواد أولية أو خدمات من مؤسسة أخرى فإنها لا تضطر إلى دفع ثمن هذه المشتريات نقدا، والميزة الأساسية للائتمان التجاري كمصدر للتمويل في أنه يتواءم مع الزيادة في مشتريات الشركة خاصة في فترة المواسم – فإذا زادت المشتريات إلى الضعف يومياً وكانت شروط الدفع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استلام البضاعة – هذا يعني أن بند الحسابات الدائنة يظهر بمبلغ 60000 جنيه(2000*30 يوم) لذلك يقال أن الشكل العام للائتمان التجاري يأخذ ما يسمى بالحساب المفتوح Open Account ولحساب تكلفة هذا المصدر لابد من معرفة عدة نقاط هي:
   1.1. صافي في فترة الائتمان Net Period.
   2.1. الخصم النقدي Cash Discount[2].
3. **الائتمان المصرفي:** يقصد بالائتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل (لا تتجاوز السنة) التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك، ويعتبر ثاني مصدر من بين مصادر التمويل القصير الأجل في المنشاة بعد الائتمان التجاري، فهو لا يرتبط تلقائيا بالمشتريات الآجلة وإنما يستعمل في تمويل المنشاة أو تمويل استفادتها من الخصم النقدي الممنوح لها[3].

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل

تعرف مصادر التمويل متوسطة الأجل على أنها تلك الأنواع من القروض التي تستحق الدفع خلال فترة من سنة إلى غاية خمس سنوات، وهي تستحق في فترة تزيد عن الفترة المتعلقة باستحقاق القروض القصيرة الأجل وأقل من فترة استحقاق القروض طويلة الأجل.

يمكن أن تنقسم مصادر التمويل متوسطة الأجل إلى قسمين هما:

1. **القروض المباشرة:** هي نوع من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفائدة المستحقة في تاريخ معين[4]، ويتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدد السنوات فتمثل عمر القرض ويطلق على أقساط السداد مدفوعات الإهتلاك ويكون القرض مضمون بأصل أو ضمان معين وتمثل البنوك وشركات التأمين المصدر الرئيسي لهذه القروض، وتتميز بـــــــــــــ:
   1.1. **الضمان:** بحيث تطلب البنوك وشركات التأمين ضماناً يتراوح ما بين 30 و60 من قيمة القرض.

---

[1]– حنفي على، "**المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**"، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2012، ص543.

[2]– عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص414.

[3]– عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، "**الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان– الأردن، 2003، ص246.

[4]– محمد صالح الحناوي وآخرون، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص334.

2.1. **فترة السداد:** تتراوح فترة السداد بين سنة وعشر سنوات.

ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض لان المنشأة تحصل على احتياجاتها المالية بسرعة من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن تغيير بنود التعاقد (المرونة) وتكلفته التي تتمثل في سعر الفائدة الثابت أو سعر الفائدة المتغير حسب الشروط الموضوعة في العقد[1].

2. **التمويل بالاستئجار:** هو عقد تعاقدي بين شركة لتأجير التمويلي(المؤجر) وبين العميل(المستأجر) وبموجبه يحق للمستأجر الانتفاع بالأصل المأجور خلال فترة زمنية محددة وذلك مقابل أقساط دورية يتم الاتفاق عليها مسبقاً (أقساط التأجير) على أن تنتقل ملكية المأجور في نهاية فترة العقد إلى المستأجر تلقائياً أو مقابل مبلغ متفق عليه مع إمكانية شراء المأجور خلال فترة العقد[2].

ولا يتم في هذا الأسلوب شراء الأصل بل الانتفاع بحق الاستخدام ويتخذ عدة أشكال نذكر منها:

1.2. **الاستئجار المالي:** يعتبر الاستئجار المالي أحد أشكال التمويل متوسط الأجل وبالتالي فانه يستخدم كأسلوب بديل لأساليب التمويل الأخرى المتاحة للمشروع، ويرجع أوجه الشبه بين الاستئجار المالي وبين الاقتراض إلى أن كلاهما ينطوي على مدفوعات ثابتة يلتزم بها المشروع اتجاه الغير ويعتبر توقفه على سدادها دليلا على سوء حالته المالية.

يمكن إذن القول أن الاستئجار المالي هو مصدر للأموال لان توقيع عقد الاستئجار يؤدي إلى نتائج مشابهة لعملية الاقتراض، فالمنشاة المستأجرة تحصل على تدقيق نقدي فوري (يتمثل في تكلفة الأصل الذي سوف تحصل عليه دون سداد ثمنه)، وفي نفس الوقت تلتزم بدفع أقساط الاستئجار معنى ذلك أن المنشاة تحصل على تمويل المالي تقوم بسداده في فترة مقبلة وهو نفس المبدأ الذي يحكم عملية الاقتراض ويتميز الاستئجار المالي بالخصائص التالية:

- تقع الأعباء الخاصة بصيانة وخدمة الأصول المستأجرة على عاتق الشركة التي تقوم بالاستئجار؛
- لا يستطيع المستأجر إيقاف عملية الاستئجار وإنما عليه الاستمرار في سداد أقساط الاستئجار حتى نهاية العقد؛
- يستمر عقد الاستئجار المالي لفترة زمنية طويلة نسبيا تتفق عادة مع الحياة الإنتاجية للأصل وبالتالي يستهلك الأصل بالكامل خلال هذه الفترة، والمحصلة النهائية هي حصول مالك الأصل على قيمة الأموال المستثمرة في الأصل بالكامل مضافا إليها عائد مناسب[3].

---

[1]– فاطمة الحاج قويدر، "**التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011–2012، ص ص47–48.

[2]– محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية– أحكامها– مبادئها– تطبيقاتها المصرفية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، الأردن–عمان، 2010، ص264.

[3]– محمد صالح الحناوي وآخرون، "**الإدارة المالية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، 2003، ص323.

2.2. **البيع ثم الاستئجار:** في هذا النوع تقوم منشـــأة تمتـــلك أراضي أو مباني أو معـــدات من نوع معين بيعها إلى منشأة مالية، وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة ويتم إعداد جدول للسداد يتخذ صورة دفعات سنوية متساوية تكفي لتغطية قيمة الأصـــل وتزويد المؤجر بعائد مناسب على استثماره ومن أهم المنشآت المالية التي تشارك في هذا النوع هي شركات التأمين أو البنوك.

3.2. **استئجار الخدمة:** يتضمن خدمات التمويل والصيانة ويلاحظ عـــادة علـــى هـــذا النـــوع مـــن الاستئجـــار أن مجموع أقساط الاستئجار لا يغطى تكلفة الأصل بالكامل وفي نفس الوقت فـــإن عقد الاستئجار يكون لفترة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي للأصل.

وبالتالي فإن عقود استئجار الخدمة عادة ما تعطى المستأجر حق إلغاء العقد وإرجاع الأصل قبل انتهاء مدة العقد الأساسية، ويعطى هذا الحق ميزة هام للمستأجر حيث انه يستطيع التخلص من الأصل في حالة التطور التكنولوجي وظهور أصول احدث تؤدي العمل بكفاءة اكبر[1].

الفرع الثالث: مصادر التمويل طويلة الأجل

يمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة وسنشـــير إلـــى كـــل واحدة منها:

1. **أموال الملكية ومن أهم مصادرها**

1.1. **الأسهم العادية:** تمثل الأسهم العادية الملكية الأصلية في المنشاة وهـــي أيضـــا احـــد الوســـائل الرئيسية للتمويل طويل الأجل خاصة رأس المال الدائم فالشركات المساهمة تعتمد اعتمادا تامـــا على إصدار هذه الأسهم للحصول على رأس المال اللازم لها بصفة دائنة وخاصـــة عنـــد بـــدء التكوين، حيث أن إصدار هذا النوع من الأسهم يجيز لحاملها استرداد قيمتها من المنشـــاة التـــي أصدرتها بالإضافة إلى أن هذا النوع من الأسهم ل يحمل الشركة أعباء لا قبل لها باحتمالها فهي غير ملتزمة قانونا بإجراء توزيعات لحملة هذه الأسهم، فالأسهم العادية لا تحمل إي تاريخ ثابت للاستحقاق وهي لا تحمل الشركة أعباء ثابتة فهي ليست مجبرة على توزيع عائد إلا إذا حققـــت أرباحا[2]

[1]– عبد العزيز النجار، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، بدون بلد، 2007، ص48.

[2]– عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "**أساسيات الاستثمار والتمويل**"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص ص496–497.

ويتمتع حملة الأسهم بمجموعة من المزايا أهمها:

- الحق في نقل ملكية السهم؛
- له حق الاشتراك في الأرباح؛
- له الحق في التصويت في الجمعية العمومية؛
- مسئوليته تكون محدودة بحصته في رأس المال[1].

2.1. **الأسهم الممتازة:** يمثل السهم الممتاز مستند ملكية له قيمة دفترية وسوقية شأنه شأن السهم العادي، غير أن القيمة الدفترية تتمثل في قيمة الأسهم الممتازة في دفاتر الشركة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.

ويتمتع حملة الأسهم الممتازة في التمويل ببعض المزايا من أهمها:

- أنها ليست ملزمة قانوناً بإجراء توزيعات في كل سنة تتحقق فيها أرباح؛
- لا يحق لحملة الأسهم التصويت إلا في الحالات التي تعاني فيها المنشأة من مشاكل عويصة[2].

3.1. **الأرباح المحجوزة:** هي تلك الأرباح التي حققتها المنشأة ولم توزع إلى حملة الأسهم العاديين وتتمتع بـــــــــ:

- تكلفة الأرباح المحتجزة قليلة وتتمثل في التكلفة البديلة للاستثمار في مجال آخر؛
- لا يترتب علة استعمالها إي ضمانات[3].

2. الأموال المقترضة

السندات: أن السندات هي عبارة عن نوع من القروض طويلة الأجل التي تنقسم إلى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند بحيث تلتزم المنشأة بسداد الفائدة وأصل القرض في تواريخ معينة لحملة السندات، ويرجع ذلك إلى أن السندات تمثل نوعا من أنواع الاقتراض طويل الأجل الذي تحصل عليه المنشأة بموجب عقد معين ما بين أصحاب السندات والمنشاة وذلك بضمان طرف ثالث عادة احد البنوك الذي يراقب عملية الاتفاق ويمثل المقرضين (حملة السندات ويعمل على التأكد من التزام المنشأ بالاتفاق المبرم وتمتد فترة استحقاق السندات عادة من 20 إلى 30 سنة، وتطرح السندات للاكتتاب العام وبالتالي يتم تسويقها بين مجموعة المستثمرين في سوق المال[4].

---

[1]– عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "**مرجع سبق ذكره**"، ص 497.

[2]– منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**"، بدون طبعة، منشأة المعارف، 1998، ص ص13-21.

[3]– عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008، ص87.

[4]– محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، "**الإدارة المالية– التحليل المالي لمشروعات الأعمال**"– بدون طبعة، الدار الجامعية، 2005، ص ص294-295.

المبحث الثاني: ماهية التمويل المصرفي ومخاطره

يمارس التمويل المصرفي دورا حيويا في الاقتصاد القومي من خلال الدور المزدوج الذي تلعبه البنوك من تجميع المدخرات القومية و قبولها في صورة ودائع لآجال مختلفة وأوعية ادخارية متنوعة من جهة ومن جهة أخرى قيام البنوك بتوظيف جزء كبير من هذه الودائع والمدخرات في صورة تسهيلات ائتمانية وقروض تستفيد منها جميع قطاعات الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المصرفي وطرقه

الفرع الأول: مفهوم التمويل المصرفي

هناك عدة تعاريف للتمويل المصرفي نذكر منها:

1. **يعرف التمويل المصرفي بأنه:** "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك"[1].
2. **كذلك يعرف على أنه:** "مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الأقساط الحالية(نقود) مقابل تأجيل الدفع النقدي إلى وقت معين في المستقبل"[2].
3. **ويعرف أيضاً بأنه:** "توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للاستثمار في قطاع معين بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو غيرها"[3].
4. **فالتمويل بشكل عام** هو الحصول على رؤوس الأموال الضرورية لتشغيل المشاريع الاستثمارية، وكيفية استعمال هذه الأموال بما يحقق المردودية الاقتصادية والمالية.

الفرع الثاني: آليات التمويل المصرفي للقطاع السياحي

يتميز قطاع السياحة بخصوصية لكونه صناعة خفيفة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى لقد قامت البنوك بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للفرص والمشروعات الاستثمارية السياحية التي تنكشف أمامها وبذلك يكون هناك فيض دائم لهذه الدراسات تنتظر التمويل والتنفيذ ويعتمد مخطط تمويل السياحة على:

---

[1]– السبتي وسيلة، "**تمويل التنمية المحلية**"، الطبعة الأولى، يتداك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص22.

[2]– عبد المعطي رضا رشيد، "**إدارة الائتمان**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص32.

[3]– عباسي حسينة، "**حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وحاكمية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2014–2015، ص31.

1. مرافقة المستثمريين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.
2. التمديد في مدة القرض.
3. إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل إنشاء بنك الاستثمار السياحي.
4. تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.
5. تقدم البنوك النصح والإرشاد لمن يتقدم إليها بطلب الفرص الاستثمارية خاصة لما توفره من مخازن للمعلومات حول التطورات والظروف المحيطة بالسياحة في العالم[1].
6. إسهام البنوك في المشروعات السياحية الجديدة.
7. تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات المصرفية الأخرى لخدمة قطاع السياحة منها:

- **إصدار شيكات سياحية:** تعتبر أكثر استعمالا لدى السائحين حيث أنها تمد السائح بوسيلة تبادل نقدي مقبولة وسهلة.
- **خطابات الاعتماد السياحية:** تعتبر هذه الخطابات ذو أهمية كبيرة بالنسبة للسائح الذي يرغب في نقل مبالغ كبيرة، فإذا كان السائح متجها لزيارة عدة دول فانه يشترى اعتمادا مقوما بعملة بلده ويجرى التحويلات علية إلى العملة التي يريدها على حسب حاجته أما إذا كان متجها إلى دولة معينة بالذات دون غيرها فانه يشترى خطاب اعتماد مقوما بعملة هذه الدولة متفاديا بذلك تقلبات أسعار الصرف.
- **الكروت الائتمانية السياحية:** تم إصدار هذه البطاقات من طرف البنوك حيث أصبحت بديلا عن العملات والشيكات وهذه الكروت لها نوعين هما الفيزا كارد والماستر كارد[2].

الفرع الثالث: طرق التمويل المصرفي

يقصد بالتمويل المصرفي الأشكال و الوسائل المختلفة لتحقيق التحول المستمر للقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض في الموارد إلى الوحدات ذات العجز في الموارد.

وذلك من خلال القروض الممنوحة والتي هي[3]:

---

[1] – بوفاس الشريف، بن خديجة منصف، "**ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات**"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، يومي 22-23 أفريل 2014، ص13.

[2] – شراد جميلة، "**دور البنوك في تطوير القطاع السياحي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي، 2014-2015، ص ص41-42.

[3] – بوسنة كريمة، "**البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان – 2010-2011، ص22.

1. **قروض الاستغلال:** (قروض قصيرة الأجل)

وهي قروض موجهة لتمويل نشاطات الاستغلال وهي كل النشاطات (العمليات) التي تقوم بها المؤسسة لفترة لا تتعدى على الأكثر 18 شهراً وبالتالي فان هذا النوع من القروض يستخدم لتمويل عمليات دورة الاستغلال ويعتبر أهم نشاط تمويلي لأغلب البنوك التجارية نذكر منها:

1.1. **تسهيلات الصندوق(Facilités de caisse):** هي عبارة عن قروض تمنح لمواجهة صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي يواجهها الزبون ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا لدفع رواتب العمال.

2.1. **السحب على المكشوف(Le découvert):** هو قرض بنكي تلجأ إليه المؤسسة في حال تسجيل نقص في الخزينة راجع إلى عدم كفاية رأس مال العامل، ويتجسد في إمكانية ترك حساب الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول قد تصل إلى سنة كاملة، ونظرا للمخاطر التي قد يتعرض لهل البنك في حال منح مثل هذا القرض وخاصة فيما يعلق بتجميد أمواله لفترة معينة فإن الفوائد التي يفرضها على الزبائن تكون مرتفعة مقارنة بتسهيلات الصندوق.

3.1. **قرض الموسم(Crédit compagne):** هو نوع من أنواع القروض البنكية ويمنحه البنك لزبائنه من المؤسسات التي تمتاز بموسمية نشاطها حث أنها تمثل دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية ولا تمتد على طول فترة الاستغلال وبالتالي فإنها تحتاج إلى النفقات في فترة معينة وتحصل على مبيعات هذا الإنتاج خلال موسم معين كما هو الحال في الأنشطة الزراعية مثلا[1].

4.1. **قرض الربط:** هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب ويقرر البنك مثل هذا النوع من القرض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.

5.1. **تسبيقات على البضائع:** وهي عبارة عن قروض تقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول على مقابل[2].

[1]– بوسنة كريمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص22–23.

[2]– عباسي حسينة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص32.

2. **قروض الاستثمار**

هي قروض توجه أساسا لتمويل نشاطات الاستثمار قد تعتبر قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل، يمكن أن تمتد مدة منحها من سنتين فأكثر، لهذا فهي ترتبط بنسبة مخاطر عالية مقارنة بقروض الاستغلال فالبنك هنا يكون مضطرا لتجميد أمواله لفترة طويلة قد تصل إلى ما يزيد عن 20 سنة لهذا فإن معدلات الفائدة المفروضة عليها تكون عالية هي الأخرى، وعادة ما تكون هذه القروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 7 سنوات) وطويلة الأجل (من 7 إلى 20 سنة) وهذا حسب طبيعة المشروع، ويتم استخدام مثل هذا النوع من التمويل من طرف المؤسسات سواء للحصول على وسائل الإنتاج ومعداته، أو عقارات مثل المباني الصناعية ولذلك فان البنك لكي يقلل من مخاطر هذه القروض فانه يطلب ضمانات حقيقية من الزبائن قبل منحهم هذه القروض[1].

3. **قروض التجارة الخارجية**

إلى جانب القروض المقدمة من طرف البنوك لتمويل نشاطات الاستغلال ونشاطات الاستثمار هناك قروض مقدمة لتمويل عمليات التجارة الخارجية يمكن إيجازها فيما يلي:

1.3. **الاعتماد ألمستندي:** هو ترتيب مصرفي بين مصرفين أو أكثر في شكل تعهد مكتوب، تعمل فيه البنوك مصدرة الإعتمادات المستندية بناء على تعليمات عملائها، و تلتزم بموجبه البنوك القابلة له والمتداخلة فيه بالدفع إلى المستفيدين من هذه الإعتمادات مقابل مستندات شحن أو مستندات تنفي داو أداء خدمات منصوص عليها بالإعتمادات، ومطابقة تماما لشروط أو قبول كمبيالات مستندية مرتبطة بهذه الإعتمادات، أو تداول مستندات شحن مطابقة لشروط هذه الإعتمادات[2].

2.3. **قرض المشتري:** وهو آلية بموجبها يقوم بنك أو مجموعة من البنوك من البلد المصدر بإعطاء قرض المستورد ليقوم بدوره بالتسديد الفوري للمورد، ويُمنح لفترة تتراوح بين 18شهر و10سنوات وذلك لتمويل صفقات شراء التجهيزات والمعدات.

3.3. **قرض المورد:** وهي آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، حيث يقوم البنك المانح لقرض المصدر بتمويل مصادراته، فهو يمنح له تحصيل مستحقاته بعد إرساله موضوع الصفقة للمشتري الأجنبي و المتحصل على مهمة التسديد[3].

---

[1]– بوسنة كريمة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص24.

[2]– احمد غنيم، "**الإعتماد المستندي و التحصيل المستندي**" (أضواء على الجوانب النظرية و النواحي التطبيقية)، الطبعة السادسة، بدون دار نشر، بدن بلد نشر، 1998، ص10.

[3]– عباسي حسينة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص33.

المطلب الثاني: مخاطر التمويل المصرفي

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية التمويل للمشاريع عدة مخاطر تكون سبباً في تعطيلها أو سبباً في زيادة تكاليف الإنتاج التي تتبناها المؤسسة من قبل وتنقسم مخاطر التمويل عموما إلي ثلاث مخاطر:

الفرع الأول: مخاطر التمويل المصرفي

يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1. **مخاطر مادية:** وهي المخاطر التي تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي تم تمويله، وفي هذه الحالة تكون هناك صعوبة في تسديد المبالغ التي تم اقتراضها مما يلحق خسارة كبيرة، مثل اختلاس السلع الموجودة في المخازن.
2. **مخاطر فنية:** أن التسيير الجيد للمؤسسة يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل ومن ثم فان سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يسبب في تعطيل مدة انجازه وتتحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرعوب فيها.
3. **مخاطر اقتصادية** وبدورها تنقسم إلى نوعين هما:

1.3. خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أو انخفاض رقم الطلبات على المنتج ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها:

- سوء تقدير الرغبات واحتياجات المستهلكين بين نقص الخبرة وقلة المعلومات؛
- المنافسة الكبيرة في السوق؛
- وجود نقص في السلع المنتجة.

2.3 خطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له وبالتالي لا يمكن إنتاجه.

الفرع الثاني: كيفية تفادي مخاطر التمويل المصرفي

لا يستطيع أي شخص أن ينفي المخاطر ولكن يستطيع أن يتفاداها ويقلل قدر الإمكان من آثارها وذلك من خلال ثلاث طرق هي:

1. الإجراءات المناسبة التي تحتوى على نفقات خاصة: يمكن القول تقريبا أن كل نوع من الخطر يمكن أن ينخفض إلى حد ما عن طريق زيادة إجراءات الاحتياط ضده.
2. تحويل الخطر إلى تكاليف منتظمة وتجميعها مع الأخطار المتشابهة التأمين: بمعنى استبدال النتائج الناجمة عن المخاطر إلى تكاليف سنوية تدفع لشركات التأمين تتعهد هذه الأخيرة بأن تعوض الخسائر الناجمة عن أي سبب طبيعي وذلك مقابل قسط سنوي.

[1]– قسمية مفيدة، "**دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في – المسار– تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2012–2013، ص ص38–39.

3. مقابلة الأخطار الأخرى التي تعمل على الاتجاه العكسي: أي خطر الخسارة التي تصاحب فرص الربح، فليس نادرا أن نجد الخسارة لشخص ما فائدة بالنسبة لشخص آخر[1].

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي

يعتبر التمويل المصرفي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسات من أجل تحقيق الأهداف المرجـــوة فيها والمتمثلة فيما يلي:

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساهم التمويل في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (ويقصد بالســـيولة تـــوفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القـــدرة علـــى تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة)[2].
- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشة (توفير السكن، العمل).
- يحقق التمويل الأهداف المسطرة للدولة.
- للتمويل دوراً هام في الحياة الاقتصادية يوفر احتياجات المؤسسة من السيولة لتغطيـــة عملياتهـــا الداخلية والخارجية المختلفة[3].

[1]– قسمية مفيدة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص39.

[2]– معراج هواري، حاج سعيد عمر، "**مرجع سبق ذكره**"، ص16.

[3] – التماني عبد الرحمان، شمس محمد، "**دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015–2016، ص39.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التمويل البنكي يلعب دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل فهو يوفر السيولة الكافية للبنوك ويقوم برفع المستويات العالية للدول من خلال جميع الطرق المتاحة للزبائن والتي بفضلها يتم تحويل هذه الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي سواء بقروض الاستغلال والاستثمار أو بقروض تمويل التجارة الخارجية, وقد استفادت العديد من القطاعات داخل الدول من هذا التمويل.

الفصل الثاني

ماهية السياحة

تمهيد

بفضل الوعي الثقافي في العالم أصبحت السياحة اليوم حاجة اجتماعية ضرورية وصناعة تهتم بها الدول من أجل إشباع حاجيات الأفراد المتمثلة في الراحة والترفيه والتعارف، زيادة على ذلك فإنها تساهم بشكل كبير في نمو اقتصاديات الدول السياحية كونها تؤمن موارد مالية أجنبية كبيرة، مما يؤدي إلى تحسين وضعية موازين مدفوعاتها.

فالسياحة تعبر عن شعور الإنسان بالراحة، ورغبته في اكتشاف مناطق مجاورة بعيدة عن محيطه الطبيعي والتعرف على جمالها ومناخها وعادات وتقاليد وحضارات التي يحتك بها المجتمع إرضاء لغريزة الفضول والاطلاع.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:
المبحث الأول: أساسيات حول السياحة.
المبحث الثاني: السياحة كنشاط اقتصادي تنموي.

المبحث الأول: أساسيات حول السياحة

تعتبر السياحة وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية، وجسر تواصل بين الشعوب والحضارات، وبهذا احتلت السياحة بمختلف أنواعها مكانة عالمية هامة لدى الدول والحكومات.

المطلب الأول: مفهوم السياحة وتطورها

لقد عرفت السياحة منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها وتنقل فيها الإنسان من مكان إلى مكان مستخدماً وسائل الانتقال بدءاً بالدواب إلى السفن والسيارات فالطائرات.

الفرع الأول: مفهوم السياحة

للسياحة عدة تعاريف نذكر منها:

1. تعنى التجوال وعبارة << ساح الأرض >> أي ذهب وسار على وجه الأرض، كما ورد في القرءان الكريم أن السياحة من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حين امتدح السائحين في قوله تعالى << قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْاٰخِرَةَ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ>>[1].
2. وورد لفظ السياحة في قوله تعالى << فَسِيحُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِي ٱلكَٰفِرِينَ>>[2].

ومعنى السياحة من هذه الآيات الكريمة سياحة العبد أما للتقرب من خالقه بالصلاة والزكاة أو تجوالا في الأرض لتعبد والتأمل في ملكوت الخالق وآياته في خلقه.

3. كما تعرف السياحة بأنها: السفر والتجول والانتقال من مدينة إلى أخرى تسمى سياحة داخلية أما الانتقال من دولة إلى أخرى تسمى سياحة خارجية[3].
4. ويعرف مؤتمر أوتادا بكندا السياحة بأنها: الأنشطة التي يقوم بها الشخص إلى مكان خارج بيئته المعتاد لمدة زمنية دون أن يكون غرضه من السفر داخل مكان الإقامة الكسب[4].

---

[1]- سورة "**العنكبوت**"، الآية 20.

[2]- سورة "**التوبة**"، الآية 2.

[3]- أمال بقلزي، كريمة موساوي، "**ترقية الاستثمار السياحي ودوره في التنمية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015-2016، ص8.

[4]- محمد الصيرفي، "**التخطيط السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص12.

الفرع الثاني: تعريف السائح

لقد ارتبط تعريف السياحة بالسائح الذي احتل أهمية كبرى من نواح عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات الخاصة بعدد السياح وأصنافهم ومقدرتهم على الإنفاق وأعمارهم وموطنهم...الخ، كذلك الحال بالنسبة للسياحة الاقتصادية فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السياح يعتبر إنفاقا سياحيا مهما كانت طبيعته مثل الإنفاق على الطعام والشراب والإيواء والنقل والترفيه وغيرها.

فالسائح هو: كل شخص يقيم خارج موطنه المعتاد لفترة تزيد عن 24 ساعة ولا تزيد عن سنة ولا تتحول هذه الإقامة إلى إقامة دائمة وان لا يكون هدفه الحصول على مكافأة من البلد الذي يزوره[1].

يعرف السائح بشكل عام بأنه: كل شخص أو أشخاص ينتقلون من محل إقامتهم المعتادة إلى أماكن أخرى داخل دولهم.

الفرع الثالث: تطور السياحة

1. **السياحة في العصر القديم:** كانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية حيث إن غريزة

التنقل والترحال من مكان لآخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل، فكانت بالنسبة له ضرورة من ضرورات الأمن والاستقرار، فيقطع المسافات الطويلة سيراً على الأقدام أو راكباً الدواب من أجل الوصول إلى الوديان الخصبة والأنهار، بحثا عن الطعام والشراب والراحة وهروباً من المناطق الحارة والأراضي الصحراوية القاحلة معتمداً على ما يتمتع به من قوة بدنية عالية وقدرة نفسية على تحمل الصعاب والمشاق، لا تحكمه قوانين أو نظم بل تحكمه الأعراف والتقاليد السارية في ذلك الوقت فكان يتنقل بين القبائل والعشائر لا يعوقه وقت ولا يثنيه عن ذلك جهد أو مشقة، فكان التنقل مجرد ظاهرة طبيعية إنسانية مرتبطة بوجود الإنسان وتطلعاته وأهدافه حيث تميزت هذه الفترة بـــــــــــــــــ:

- وجود وسائل نقل بدائية برية وبحرية مثل العربات التي تجرها الخيول والقوارب والمراكب الشرعية.
- حب الاستطلاع ووجود الدافع الديني[2].

---

[1]- أكرم عاطف رواشده، "**السياحة والبيئة**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص21.

[2]- حميدة بوعموشة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف– 2011–2012، ص14.

2. **السياحة في العصر الحديث:** أن تطور السياحة وتحولها الكبير يعتبر من أبرز سمات النصف الثاني من القرن العشرين حيث تأثرت السياحة بنفس العوامل الرئيسية التي غيرت كثيرا من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في العالم خصوصا في منطقة أوروبا حيث اتجهت الحكومات فيها بعد الدمار الذي خلفته الحرب إلى الاهتمام بالسياحة وتنشيطها من أجل دعم وبناء اقتصاديات بلادها مما أدى إلى تطوير السياحة تطويراً كبيراً كوسيلة ترفيهية يسعى إليها الناس بعد الضغوط الكبيرة التي واجهوها أثناء الحرب فتعددت العوامل التي أدت إلى نمو السياحة وتطورها التي أهمها[1]:

- التطور الكبير الذي طرأ على وسائل النقل الجوي والبري مما أحدث ثورة في عالم السياحة.
- ارتفاع مستوى المعيشة لدى الكثير من شعوب العالم مما جعل رغبة المتعة والسفر تزداد لديهم.
- الاهتمام المتزايد للدول بالقطاع السياحي لاسيما الدول الضعيفة التي عملت على تطوير النشاط ومحاولة استقطاب السياح.
- قيام الدول الصناعية بإصدار تشريعات عمالية تهدف إلى تخفيض الأجور مما أدى إلى نمو السياحة وازدهارها.
- اهتمام المجتمع الدولي بالسياحة كنشاط إنساني يستحق التشجيع من كافة الشعوب والحكومات.

المطلب الثاني: أنواع السياحة وخصائصها

تمثل الأنواع السياحية كافة الفعاليات والنشاطات التي تمارس لتقديم خدمات ذات طبيعة سياحية بصورة رئيسة بما يحقق الإشباع الفردي والجماعي للسياح في مجال حاجاتهم ورغباتهم وتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وصحية متبادلة للسائح والمنظمة والمجتمع.

الفرع الأول: أنواع السياحة

للسياحة أنماط مختلفة، بحيث يمكن تصنيف أنواع عديدة منها وفقا لعدة أسس معينة ويختلف التصنيف من دولة لأخرى ومن أهمها ما يلي[2]:

1. **تقسيمات السياحة وفقا للغرض**

1.1. **السياحة الدينية:** تعتبر السياحة الدينية من أكثر أنواع السياحة إثارة واتصالا بالأفراد، فالإنسان يرتبط دوما بالجانب الروحي لديه ويعتز بمقدساته الدينية ويحترمها، فهو منذ وجوده على الأرض سعى إلى الاهتمام بالآثار الدينية والمعابد التي تفرغ فيها لعبادة الخالق ومنحها القدسية والتقدير وقد صدر ذلك من جميع الطوائف والفئات، فالسياحة الدينية خير مورد اقتصادي للدولة

[1]- أحمد فوزي ملوخية، "**اقتصاديات السياحة**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص31.

[2]- يوسف جعفر سعادة، "**التربية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000، ص82.

حيث يتقاطر الناس جماعات على تلك الأماكن في مواسم معينة وفي كل وقت مما يعنـــى أنهـــا ليست موسمية بل دائمة طوال العام، الأمر الذي يعين انتعاش الحركة التجارية ورواج المرافق المختلفة في البلاد بجانب إدخال العملات الصعبة وخاصة الدول النامية مما يؤدي إلى انتعـــاش الحالة الاقتصادية للأفراد والدولة.

2.1. **السياحة الرياضية:** يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو المشاركة فيها مثل تسلق الجبال، بحيث أن كثير من الدول تهتم بتنوع السياحة تقوم بدراسة الأنماط الرياضية التي تناسب مناخها ومناطقها السياحية بهذه الدورات تفيد الإنسان في عدة مجالات فهي تربي الشباب على روح التفاهم والصداقة فيما بينهم وكذلك عدم التفرقة بين الدول والأفراد بسبب الجنس أو الدين، فالرياضة في العصر الحديث أصبحت حاجة أساسية في حياة الأفراد تستهدف إشباع ميولهم وتنمية حسن النية والاحترام المتبادل بين الدول مما يساعد على خلق عالم أفضل يسوده السلام[1].

3.1. **سياحة المؤتمرات:** يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشـــرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة وما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية سياسية ثقافية واجتماعية بين معظم دول العالم ويرتبط هذا النوع بأنواع أحرى كسياحة المعارض ومن عوامل ظهورها هو زيادة التخصص العلمي والمهني وما يترتب عن ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي والتطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى عقد اللقاءات العلمية والمهنية والثقافية... الخ.

وتعرف سياحة المؤتمرات بأنها تطور لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمة تمتاز بضخامة الحجم وعلو الدرجات ووفرة الأرباح بالإضافة إلى تطوير البلد المضيف[2].

4.1. **السياحة الثقافية:** يقصد بها كل استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة مـــن خلال اكتشاف تراث عمراني على غرار المعالم التاريخية والدينية أو تراث روحي، على غرار التقاليد والعادات الوطنية والمحلية.

5.1. **السياحة الترفيهية:** يتمثل الدافع الأساسي وراءها في رغبة الشخص بالاستمتاع والترفيه عن النفس، فهذا النمط من السياحة يتضمن ممارسة الهويات المختلفة على غرار الصيد فهي تتضمن زيارة المناطق الجبلية والصحراوية وشواطئ البحر التي تبعث الهدوء في النفس والراحة والاستقرار[3].

---

[1]– يوسف جعفر سعادة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص89.

[2]– محمد الصيرفي، "**مرجع سبق ذكره**" ص ص64–65.

[3]– بوفليج نبيل، تقرورت محمد، "**دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب**"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– البويرة، يومي 11–12 ماي 2010، ص4.

6.1. **السياحة العلاجية:** هي توجه السياح إلى أقاليم تشتهر بدور العلاج من أمراض محددة فالسياحة العلاجية من الأنواع الهامة للسياحة الحديثة خصوصا في الدول التي تتمتع بوجود العيون والآبار الكبريتية التي تساعد وتشجع على الشفاء من بعض الأمراض كما ترجع أهمية هذا النوع من السياحة إلى التطور التكنولوجي والتقني الهائل وما تبع ذلك من زيادة سرعة الحياة وضيق الوقت التي أدت إلى ظهور أمراض كثيرة مثل القلق والتوتر النفسي مما دفع المعالجين للعودة إلى الطب الطبيعي عن طريق استخدام حمامات الرمال وعيون المياه الساخنة وأشعة الشمس... وغيرها[1].

2. **تقسيمات السياحة وفقا للعدد**

1.2. **سياحة فردية:** وهو النوع الذي يقوم السائح بالسفر بمفرده دون رفيق.

2.2. **سياحة جماعية (منظمة):** وهي سياحة الأفواج السياحية التي تتم من خلال المكاتب السياحية المتخصصة[2].

3. **تقسيمات السياحة وفقا للموقع الجغرافي**

1.3. **السياحة الداخلية:** تمثل السياحة الداخلية انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم وهنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر داخل حدود الدولة التي يقيم فيها وان يقضي ليلة على الأقل في المكان المزار ليس بغرض العمل ولكن بغرض الترفيه والاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة، وترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع والتضامن الاجتماعي والتمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية والانتماء فهي تضم رحلات ترفيهية تكون مدتها أقل من 24 ساعة ورحلات سياحية داخلية تكون مدتها أكثر من24 ساعة[3].

2.3. **السياحة الإقليمية:** ويقصد بها السفر والتنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا (أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاندا) وتتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع وتعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أو لا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات ومميزات ومغريات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحة بين القارات[4].

---

[1]- منال شوقي، عبد المعطي أحمد، "**دراسة في مدخل علم السياحة**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2014، ص65.

[2]- سالم حميد سالم، "**سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، بغداد، 2007، ص74.

[3]- منال شوقي، عبد المعطي أحمد، "**مرجع سبق ذكره**"، ص58.

[4]- نصر حميداتو، "**النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014-2015، ص21.

3.3. **السياحة الخارجية (الدولية):** ويقصد بها انتقال السواح الأجانب إلى بلد ما وهذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم وذلك للحصول على العملات الصعبة كال يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة والأسعار وتطورت البنية التحتية والفوقية كلما زاد عدد السواح الأجانب وعليه يعتمد هذا النوع من السياحة على:

- توفير الخدمات السياحية وتطور البنية التحتية؛
- توفير الأمن والاستقرار واحترام السواح؛
- ثبات القوانين وانخفاض الأسعار[1].

4.تقسيمات السياحة وفقا لمدة الإقامة

1.4. **سياحة موسمية:** ويقصد بها اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ والجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام والاستمتاع باعتدال المناخ وممارسة الرياضة المائية والغوص والصيد...الخ ويندرج ضمن هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في مواسم معينة وكذلك حضور الموالد وما يصاحبها من شعائر قي مواعيد محددة من السنة وهذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

2.4. **سياحة عابرة:** ويتكون هذا النوع من السياحة من نوعين هما

- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السواح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين ويبقى فيها لمدة يوم أو يومين ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السواح.
- سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية ويكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم ويتم تنفيذ برامجه بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية ومدى وجود علاقة بينها وبين شركات الطيران[2].

[1]– نصر حميداتو، "**مرجع سبق ذكره**"، ص21.

[2]– حميدة بوعموشة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص29.

الفرع الثاني: خصائص السياحة

1. الاهتمام باستخدام الوسائل المختلفة لتنشيط القطاع السياحي مثل الدعاية والإعلان.
2. السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل القومي لأنها تمثل مجموعة متكاملة من الأنشطة المختلفة.
3. تتميز مقومات العرض السياحي بالندرة التي تطرأ على قطاعات النشاط الإنساني الأخرى في المجتمع.
4. السوق المستهدف لقطاع السياحة هو سوق متنوع الخصائص والأنماط السلوكية، لأنه يمتد من مواطني

الدولة الواحدة إلى مواطني الدول الأخرى وكل فئات المجتمع تساهم في تشكيل الطابع أو الصورة المميزة

لمزيج الخدمات السياحية المقدمة من طرف الدولة[1].

5. رفع مستوى الخدمات السياحية التي تقدم في الدولة بشكل عام.
6. تبسيط الإجراءات المختلفة المرتبطة بقدوم السائحين إلى الدول السياحية.
7. تنمية مناطق سياحية جديدة وبعض المناطق لتي تتميز بعناصر الجذب السياحي[2].

المطلب الثالث: أهمية السياحة

للسياحة أهمية كبيرة مما يجعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول المتقدمة والنامية على السواء.

- نمو المناطق السياحية وتطورها وانتعاشها الاقتصادي نتيجة لما ينفقه الزوار بها.
- إيجاد فرص عمل مختلفة ما يخفف من أزمة البطالة ويرفع مستويات المعيشة.
- زيادة الاستثمار في المشروعات السياحية واستقطاب رؤوس الأموال لتنفيذ خطط التنمية المختلفة[3].
- إن السياحة قطاع اقتصادي يشكل نسبة مهمة في تكوين الاقتصاد القومي.
- تعد السياحة وسيلة من وسائل التوجه الفكري وتبادل الثقافات بين الشعوب.
- وسيلة للحصول على الراحة الجسمية والمتعة النفسية.

---

[1]– صلاح زين الدين، "**دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون والسياحة، جامعة طنطا، يومي 26–28 أبريل 2016، ص7.

[2]– إبراهيم إسماعيل حسين الحديد، "**إدارة التسويق السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2010، ص93.

[3]– عبد الكريم حافظ، "**الإدارة الفندقية والسياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2010، ص221.

- تساهم في تحسين البيئة وتوفير الراحة للمواطنين، إلى جانب إسهامها في تعزيز وإبراز الأوجه الحضارية للشعوب.
- للسياحة دوراً مهماً في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها تعد من القطاعات المهمة والتي توفر عائداً سريعاً للاستثمار مع تكلفة أقل.
- تساهم في تصحيح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم، بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجاً سياحياً تصديرياً جديداً، تهيمن بمفردها على أسعاره داخليا.
- إن السياحة تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية.
- تعمل السياحة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد في تطوير الأماكن الريفية والصحراوية.
- تساعد السياحة على إعادة توزيع السكان داخل الدولة عن طريق تنمية مناطق ومدن سياحية جديدة.
- تدعم السياحة البنية التحتية وتحسن مستواها ولا سيما في مجال النقل والإيواء وشبكات المياه والكهرباء[1].
- إدخال السياحة الجماعية أدى إلى زيادة الوعي من خلال الحاجة للتخطيط المركزي والإدارة السياحية من خلال الاهتمام الاقتصادي والاجتماعي البيئي.
- تساهم السياحة أيضا في تشغيل الأيدي العاملة حيث أن لها مساهمة كبيرة في تحقيق السلام والتفاهم العالمي[2].

[1]– أمال بقلزي، كريمة موساوي، "**مرجع سبق ذكره**"، ص12.

[2]– خالد مقابلة، "**فن الدلالة السياحية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص25.

المبحث الثاني: السياحة كنشاط اقتصادي تنموي

لقد أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية تنظر إلى السياحة كقطاع إقتصادي له دوره في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى لذلك فإن أغلبية الدول الصناعية والسائرة في طريق النمو تعتبرها قطاع إنتاجي له أهميته التجارية والاقتصادية والسياسية فهو بذلك لم يعد حاجة اجتماعية أو مجالا للترفيه والراحة فقط بل أصبح يشكل مورداً أساسياً تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادياتها.

المطلب الأول: صناعة السياحة

تعتبر المقومات والموارد السياحية (التاريخية، الدينية، الطبيعية) إحدى الركائز الأساسية *للعرض السياحي* في أي دولة، ويعتبر التمييز المطلق أو النسبي بين الدول في مدى توافر هذه الموارد والمقومات شـــرط الضرورة أو أحد المحددات الرئيسية للطلب السياحي في كثير من الأحيان وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع السياحة كالتاريخية أو الدينية مثلا، وتأتي الخدمات السياحية كشرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.

والسياحة كصناعة تنطوي على المقومات والموارد السياحية والتجهيزات والخدمات السياحية، خدمات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الخدمات السياحية تنقسم إلى نوعين رئيسيين:

1. خدمات أساسية مثل الفنادق وأماكن الإقامة الأخرى (القرى السياحية، بيوت الشباب).
2. خدمات تكميلية متمثلة في خدمات المواصلات والاتصالات، وكالات السياحة أو السفر، بالإضافة إلى

مكاتب الإعلام والإرشاد السياحي وغيرها.

والسياحة كنشاط إقتصادي تنطوي على عدد من الخصائص منها:

- تشعب وتعـــدد مكونـــــات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة الخدماتية؛
- إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل مثل الاستقرار السياسي ودرجة التقدم الاقتصادي من العوامل المؤثرة على الطلب وعلى المنتج السياحي محليا ودوليـــــا[1]؛

[1] – نزيه الدباس، "**إدارة القرى السياحية**"، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص11-13.

* العرض السياحي هو كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب للسائح.

- ارتباط صناعة السياحة مثل النشاط الإنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء؛
- تباين وتعدد أنواع السياحة وأغراضها مما يترتب عليه تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها[1].

المطلب الثاني: دور السياحة في إحداث التنمية

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة بتباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل، وقد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص، بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية وهذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها وخاصة الصناعات التقليدية، ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة وفقا للمحاور الآتية:

1. **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية**

يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة من خلال أنواع التدفقات النقدية الأجنبية المحصلة سواء من مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة مثل بناء الفنادق والقرى السياحية أو الإيرادات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول وغيرها[2].

2. **نقل التقنيات التكنولوجية**

تعتبر التكنولوجيا من إحدى العناصر المهمة في الدولة خاصة في الدول التي ترغب في زيادة مواردها من السياحة، ويمكن القول بصفة مبدئية إن السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن أن يحقق درجة التقدم التكنولوجي، ويمكن أن تستفيد الجزائر من خلال الشركات الأجنبية المستثمرة من العديد من الطرق كإدخال تجهيزات جديدة يمكن استخدامها في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى خدمات أخرى مختلفة[3].

---

[1] – نزيه الدباس، "**مرجع سبق ذكره**"، ص13.

[2] – يحيى سعيد، سليم العمراوي، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، الجزائر، 2013، ص101.

[3] – عبد السلام أبو قحف، "**إدارة المنشآت السياحية والفندقية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص24.

3. مساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق

في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم أي انه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة، تحسين مستوى المعيشة استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين كافة أفراد المجتمع[1].

ولا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها بحيث إن خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة من الممكن أن يؤدي إلى إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية التي تؤدي إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة إقتصادية وخدمتية أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطنيا ،بمعنى آخر أي زيادة عدد الفنادق مع افتراض زيادة عدد السائحين – من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها، الخدمات والأدوات الصحية ...الخ، وهذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد، أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة وحجم الإعمال الخاصة بالموردين الحاليين.

ورغم صعوبة القياس الدقيق لدرجة التكامل ونوع وعدد العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمية الأخرى، فانه لا يمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة منها:

- تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة؛
- خلق فرص عمل جديدة واستغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها؛
- ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات والضرائب وغيرها؛
- تشجيع وتنمية القطاعات الخدماتية الأخرى المساعدة للقطاع السياحي؛
- إن نجاح قطاع السياحة في تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، يتوقف على مدى قدرة هاته الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة للأول من حيث الكمية والجودة والتوقيت[2].

[1] – يحيى سعيد، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] – نزيه الدباس، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص18–19.

4. **تحسين ميزان المدفوعات**

ويتم ذلك نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية وزيادة موارد النقد الأجنبي والمنافع التي يمكن تحصيلها نتيجة لخلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى في الدولة مما يسهم في زيادة الناتج القومي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلا عما تحققه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع[1].

المطلب الثالث: دور صناعة السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي

إن صناعة السياحة تعتبر صناعة مركبة تضم مرافق عديدة وأنشطة إقتصادية وإدارية مختلفة والتخطيط لها يعتمد على وضع خطط واضحة المبادئ والأسس التي تشمل الصناعات الأخرى مثل صناعة الفنادق وغيرها ويتضح دور السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الآثار الاقتصادية على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها[2]:

- **السياحة وفرص التشغيل:** والذي بدوره يعبر عن اختلاف النشاط السياحي باختلاف أهميته في الدخل الوطني وترتيبه ضمن القطاعات الإنتاجية الأخرى التي يتم الاستثمار فيها، بحيث نرى أن دور السياحة لا يقتصر على استحداث وظائف داخل المجالات المرتبطة بالعمل السياحي فقط مثل قطاع الفندقة بل يتعدى ذلك إلى استحداث فرص عمل أخرى في القطاعات التي ترتبط بالأنشطة السياحية من الاستثمارات مثل بناء القرى السياحية... الخ.
- **السياحة وتشكيل الدخل الوطني وإعادة توزيعه:** يتوقف اثر السياحة في تنمية الاقتصاد الوطني حسب الأستاذ (Krapf) على تقدير مصروفات السائحين الإجمالية التي تتمثل في أرقام أعمال الفنادق والمطاعم ووسائل النقل وغيرها وهذه الموارد تعم جميع قطاعات الاقتصاد، من خلال حلقة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج ومن خلال تحول مستحقات عناصر الإنتاج إلى طلب داخل الاقتصاد الوطني وفي ظل قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب يزيد الناتج الوطني بحيث تتوقف هذه الزيادة على اثر *مضاعف* السياحة مع الأخذ بعين الاعتبار الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار وفق المعادلة التالية:

$$Dy = \frac{1}{1-b-c} * Dyt$$

[1] – صلاح زين الدين، "**مرجع سبق ذكره**"، ص18.

[2] – العابد سميرة، لعراف فايزة، "**صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض**"، ورقة بحثية قدمت في طار الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، الحاج لخضر باتنة، يومي 19–20 نوفمبر 2012، ص ص5–6.

* يعرف "**المضاعف رياضيا**" على أنه التغير في الدخل الوطني الناتج عن تغير الدخل السياحي بوحدة نقدية واحدة.

حيث:

Dy: تمثل التغير في الدخل الوطني الناجم عن تغير الدخل السياحي.

b: تمثل الميل الحدي للاستهلاك.

c: تمثل الميل الحدي للاستثمار.

Dyt: تمثل التغير في الدخل السياحي.

- **السياحة والتضخم:** تؤثر السياحة وتتأثر بالتضخم للنشاط الاقتصادي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية مما يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للسياح.

كما أن النشاط السياحي في جانبه الاستهلاكي الذي يتميز في كثير من الأحيان بأنه نشاط موسمي يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي في المناطق السياحية ففي حالة جمود العرض (الإنتاج) تكون السياحة أحد عوامل التضخم، وعليه يجب العمل على إحداث التوازن بين العرض والطلب في ظل تخطيط سياحي جيد يأخذ بعين الاعتبار فترات نمو وركود النشاط السياحي، ويمكن إرجاع إرتفاع أسعار الخدمات السياحية إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج في هذه المناطق مما يسبب في تضخم تكلفة وكذلك الإسراف في الطلب من السياح يسبب في تضخم الطلب أو كليهما.

- **السياحة والتنمية:** يقصد بها توسيع الاحتياجات والخدمات السياحية وسلامة التوزيع الجغرافي للخدمات والمنتجات السياحية وذلك بتوفير مجموعة من الأهداف منها:

- تدريب الجهاز البشري الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشات السياحية بالقيام بدورها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على حقيقة المناطق السياحية لان جذب السياح يعتمد على المناخ، الطبيعة، المناظر وغيرها من الأمور.
- زيادة كفاءة الموارد السياحية المتاحة لتلبية احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي المتنامي.
- إن التنمية السياحية تهدف إلى التطوير المستمر والمتوازن في الموارد السياحية وذلك من خلال نشر الثقافة السياحية والوعي بين أفراد المجتمع.
- التأكد من دراسات الجدوى الاقتصادية للإستثمارات المفتوحة في المجال السياحي من حيث عوائدها وربحيتها[1].

[1] – العابد سميرة، لعراف فايزة، "**مرجع سبق ذكره**"، ص ص6-7.

- **تأثير السياحة على الدخل:** لتحديد تأثير السياحة على الدخل لا بد من معرفة العامل الأساسي المؤثر في ذلك وهو الإنفاق السياحي أي ما ينفقه السائح في مقابل الإقامة ومختلف الخدمات التي توفر له والهدايا التذكارية التي يشتريها ويدخل في هذا الإطار المنتجات الأجنبية المستوردة في للقطاع السياحي وقيمة الفوائد التي تسدد على الاستثمارات الأجنبية المستوردة في قطاع السياحة مما يعني أن الدخل من قطاع السياحة يقل في معظم الأحوال عن قيمة الإنفاق السياحي، حيث توجد حالات لبعض الدول يزيد فيها الدخل السياحي عن الإنفاق السياحي داخلها وذلك بالنسبة للدول التي توفر خدمات سياحية لغيرها من الدول والأقاليم المجاورة مثل فرنسا، النمسا، سويسرا، واليونان بصورة خاصة، بحيث يمكن حصر صافي الدخل السياحي بطريقة أخرى عن طريق إيجاد الفرق بين قيمة الإنفاق السياحي داخل الدولة وما أنفقه السائح من مواطني نفس الدولة في الدول الأجنبية.
- **تأثير السياحة على مستوى العام للأسعار:** يؤدي رواج صناعة السياحة في إقليم محدد إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي مما ينتج عنه ارتفاع متباين المستوى في أسعار السلع والخدمات المتاحة في الأقاليم، فالمنتجات المعروضة في أسواق الأقاليم السياحي تميل أسعارها إلى الارتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها وخاصة إن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير خلال فترات الذروة التي تتخلل الموسم السياحي لتعوض انخفاض حصيلة مبيعاتهم خلال باقي شهور السنة ويعاني من مثل هذه الأسعار المرتفعة عادة السكان المحليون في الأقاليم، وبالتالي إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات على بعض المنتجات مثل أسعار الأراضي التي يزيد الطلب عليها من اجل إقامة المنشآت السياحية والفندقية ومراكز الخدمات المختلفة اثر بشكل كبير على السياحة إذ يصعب إجراء مقاصة اقتصادية بين معدلات تزايد دخول السكان المحليين في الأقاليم السياحية ومعدلات ارتفاع أسعار السلع والخدمات[1].

[1] – آمنة أبو حجر، "**الجغرافية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص249-251.

خلاصة الفصل

تعبر السياحة عن مجموعة من العلاقات والخدمات المرتبطة بعملية تغير مكان الإقامة الأصلي بهدف تلبية رغبات المسافرين من ترفيه وراحة وعلاج أو حتى لممارسة مختلف الرياضات أو القيام بمختلف الشعائر الدينية دون أن يكون ذلك لأسباب تجارية أو حرفية.

وقد أصبحت السياحة من أكبر الصناعات وأسرعها نموا في العالم مما زاد أهميتها الاقتصادية في التنمية وذلك لما تدره من عملات أجنبية بالإضافة إلى دعم دورها في تحسين ميزان المدفوعات وتنشيط الاستثمارات.

الفصل الثالث

مساهمة الشراكة في تمويل القطاع السياحي بولاية أدرار

تمهيد

تعد ولاية أدرار محطة جذب سياحية هامة بالجزائر وذلك لتوفرها على مقومات السياحة الصحراوية الطبيعية والجغرافية والتاريخية, وما تزخر به من كنوز ثقافية متنوعة وغنية بموروثها الثقافي من طبوع ثقافية وفولكلور وصناعة تقليدية ومواسم وأعياد محلية (زيارات) موزعة عبر مختلف أقاليم الولاية تلك المؤهلات ذات الجاذبية السياحية العالية جعلتها محل اهتمام الأجانب عبر التاريخ ومحبي السياحة والاستكشاف ومحطة اهتمام متعاملي القطاع العمومي والخاص.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: النشاط السياحي بولاية أدرار

المبحث الثاني: مرتكزات التمويل السياحي بولاية أدرار

المبحث الأول: النشاط السياحي بولاية أدرار

تعتبر ولاية أدرار من بين أهم المناطق السياحية في الجزائر لما تزخر به من مؤهلات ومقومات تجعلها منطقة سياحية، فهي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المستوى المحلي للولايات من خلال الإيرادات التي تحققها، وكون السياحة صناعة تمتاز بها كل منطقة عن أخرى.

المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية السياحية بولاية أدرار

تزخر ولاية أدرار بإمكانيات طبيعية تجعل منها قبلة للسياح، ومساحة جعلتها تشغل أكبر قسم من الجنوب الغربي للجزائر بمساحة تقدر بـــــــــــ 427.971 كلم^2 أي ما يمثل 17.97% من مساحة التراب الوطني، وتحتل المنطقة موقع إستراتيجي هام بالإضافة إلى كونها منطقة حدودية، يحدها من الشمال ولاية البيض، ومن الشمال الغربي ولاية بشار، ومن الغرب ولاية تيندوف ومن الجنوب دولة مالي، ومن الجنوب الغربي دولة موريتانيا، ومن الجنوب الشرقي ولاية تنمراست، ومن الشمال الشرقي ولاية غرداية.

وينقسم إقليم ولاية أدرار إلى أربع مناطق إقليمية رئيسية هي:

1. **منطقة قورارة:** هي أقصى شمال الولاية وتتمثل في أربعة دوائر هي تنركوك، تيميمون، شروين، أوقروت؛
2. **منطقة توات:** والتي تشكل نواة الولاية وتتمثل في خمس دوائر هي أدرار، تسابيت، فنوغيل، زاوية كنتة، رقان؛
3. **منطقة تيديكلت:** هي منطقة تاريخية تتمثل في دائرة واحدة هي أولف؛
4. **منطقة تنزروفت:** منفذ الولاية على دول الساحل وتتمثل في دائرة واحدة هي برج باجي مختار.

كما تتميز ولاية أدرار بتضاريس طبيعية تتمثل فيما يلي:

- **المناخ:** يسود الإقليم مناخ صحراوي بارد شتاءً، تصل درجة حرارته إلى صفر درجة مئوية في أشهر شتاء(ديسمبر، يناير) وحار صيفاً تصل درجة حرارته ما بين 45°-48° درجة مئوية، وتقل الأمطار عن 50ملم سنويا ولكنها فجائية في بعض الأحيان وقليلة الفعالية، تجتاح المنطقة رياح موسيمية مصحوبة بزوابع رملية تنعدم فيها الرؤيا خاصة في أشهر الربيع(مارس، أفريل).
- **الهضاب:** تغطى مساحات كبيرة من الولاية ومتكونة من مكونات جيولوجية مختلفة ومنها هضبة تادمايت.
- **العروق الرملية:** توجد بالولاية عروق رملية كثيرة أشهرها العرق الغربي والشرقي الكبير.

- **السبخـــة:** وهـــي تمثل أقرب منطقة إلـــى الماء تنتمي عموما إلـــى مرور أوديـــة ومتكونة من تراكم الأملاح المعدنية وتوجد بتمنطيـــط وتيميمـــون وأولف.

تتميز ولاية أدرار بموارد طبيعية وسياحية وتاريخية وأثرية مهمة منها ما يلي:

- موقع جغرافي جيو استراتيجي مفتوح على دول جنوب الصحراء مالي وموريتانيا وبحدود دولية تفوق 600 كلم؛
- القصور العتيقة وعمرانها وتاريخها العريق؛
- الواحات والبساتين المترامية الأطراف التي تعود على العصور القديمة والمرتبطة بالقصور؛
- نظام السقي التقليدي الفقارات الذي يرجع تاريخه للقرن السابع؛
- الموروث الثقافي والشعبي، الرقص التقليدي والأعياد والزيارات الدينية(حوالي 400 عيد محلي تقليدي) وصناعاتها التقليدية؛
- البنية الاجتماعية المختلفة لسكانها عبر التاريخ والأزمنة؛
- مواردها النباتية والحيوانية.

المطلب الثاني: مناطق التوسع السياحي بولاية أدرار

الفرع الأول: العقار السياحي بولاية أدرار

تعـــرف مناطق التوسع السياحي كل منطقـــة أو امتداد من إقليم يتميز بصفة أو بخصوصيات طبيعـــية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة ومؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية ويمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من الأنشطة السياحية.

وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 88-232 المؤرخ 25 ربيع الأول 1409 الموافق لـــ 05 نـــوفمبر سنة 1988 المحدد لمناطق التوسع السياحي فإنه يوجد خمسة مناطق للتوسع السياحي بولاية أدرار ويـــتم توزيعها كما يلي:

الجدول رقم 01: يمثل مناطق التوسع السياحية بولاية أدرار

تسمية المنطقة	الموقع	المساحة بالهكتار	الملاحظات
بربع	أدرار	117.33	لا يوجد مخطط لتهيئة- عدم وجود معالم
تادلست	تيميمون	94.59	في طور التحضير إنجاز التهيئة (ANDT)
الشارف سيدي عيسى	تيمقطن، أولف.	12.5	لا يوجد (PAT)- لا يوجد معالم
تاوريرت	رقان	4.8	لا يوجد (PAT)
برج زاوية الدباغ	تنركوك	1.5	تم تخصيصها كمحمية تابعة لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

وبالنظر إلى مناطق التوسع السياحي بولاية أدرار، وبالخصوص منطقة تادلست التي تتوفر على عناصر الجذب السياحي، والتي تم إنجاز دراسة التهيئة الخاصة بها من طرف السلطات العمومية تحت إشراف مصالح الوكالة الوطنية للتنمية السياحية والتي يمكن أن تستقبل المشاريع الاستثمارية المستقبلية عند إنجاز تهيئتها، فالأثر الاجتماعي والاقتصادي على المستوى المحلي يتمثل خاصة في إنشاء مناصب شغل مرتبطة مباشرة بانجاز المشروع، 1700 سرير سوف تنشأ على 36.75 هكتار الذي يمثل المنطقة التي سوف تهيأ لاستقبال المؤسسة الفندقية المستقبلية في تدلست وتوفير 3682 منصب شغل.

كما تم اقتراح مناطق توسع ومواقع سياحية جديدة من خلال دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية أدرار المصادق عليه من طرف المجلس الولائي للولاية كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 02: يوضح مناطق في طور الانجاز

تسمية المنطقة	الموقع	المساحة بالهكتار
واحة بودة 1	بلدية بودة	135°
واحة بودة 2	بلدية بودة	120°
واحة بودة 3	بلدية بودة	140°
إغزر	بلدية أولاد سعيد	100°
تاقلزي	بلدية شروين	10°
غيات	بلدية تيميمون	60°
تعنطاس	بلدية تنركوك	08°
تينورت	بلدية رقان	40°
تماسخت	بلدية فنوغيل	30°
المجموع	9 مناطق	643°

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المناطق التي في طور الإنجاز تشغل مساحة 643° هكتار في 09 مناطق في ولاية الجنوب من أجل خلق مناصب شغل وتلبية الخدمات السياحية والإيواء للسياح داخل الولاية.

الفرع الثاني: الصناعة التقليدية بولاية أدرار

تعد الصناعة التقليدية أحد أهم مقومات الاقتصاد المحلي بالولاية فهي لا تزال تمثل مصدر رزق للكثير من العائلات بالإضافة لكونها مصدر جذب للسياح الذين يزورون المنطقة بغية التمتع بالتراث المحلي الذي يحافظ على أصالته في أغلب قصور الولاية، فكل منطقة من مناطق الولاية تشتهر بنشاط معين وأهم هذه النشاطات:

صناعة الفخار: تنفرد في صناعته ولاية أدرار حيث تشتهر به منطقة تمنطيط وهو يكتسي شهرة عالمية مرموقة ويتميز بلونه الأسود وأشكاله وزخارفه المستوحاة من بيئة المنطقة ويعتمد في صناعته على القوالب المصنوعة من الجبس والمختلفة من النماذج والأشكال.

1. **نسيج الزرابي:** متواجدة عبر مختلف أرجاء الولاية وأهمها نسيج زربية فاتيس بمنطقة تنركوك والتي تتميز بتنوع الألوان والبساطة في الأشكال الهندسية والزخرفة المستوحاة من البيئة المحلية.
2. **صناعة الجلود:** تشتهر بها منطقتي أولف وبرج باجي مختار، وتتميز بصناعة الأحذية، النعال، الحقائب، علب حفظ الأغراض الثمينة إضافة إلى صناعة الخيمة التقليدية المدبوغة محلياً.
3. **صناعة الحلي الفضية:** تتمركز بالخصوص بأدرار المدينة، برج باجي المختار، تيميمون، زاوية كنته وهي عبارة عن صناعة مواد للزينة من الفضة بعد انصهارها وإذابتها ليشكل منها الحرفي حسب خياله وإبداعه منتجات تزينية رائعة.
4. **صناعة السلالة:** تعتمد في موادها الأولية على مشتقات النخيل حيث تتميز بها كل مناطق الولاية من خلال صناعة القبعات، القفف والحصائر وأواني الحفظ والأطباق بأشكال وأحجام وألوان مختلفة، إلا أن المنطقة المشتهرة أكثر بهذه الحرفة هي منطقة شروين.
5. **صناعة اللباس التقليدي:** لباس يتماشى والظروف المناخية بالمنطقة فهناك ألبسة تقليدية محلية خاصة

بالرجال والنساء والأطفال حسب فصول السنة نذكر منها على سبيل المثال: الجلابة الدراعية، القرطاسية، سروال لعرب والشاش..... الخ.

6. **الحدادة التقليدية:** تعتمد هذه الصناعة على تثمين واسترجاع فضلات مختلف المعادن من خلال صناعة أدوات للاستعمال المنزلي والفلاحي.

الفرع الثالث: هياكل الدعم والترقية في إطار الصناعة التقليدية بولاية أدرار

قدمت وزارة السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار هياكل للدعم والترقية، فكان العدد الإجمالي لهياكل الصناعة التقليدية 11 وهي مستغلة من طرف حرفيين الصناعة التقليدية لترقية وتطوير نشاطاتهم وهي موزعة كما يلي:

- دار الصناعة التقليدية: 01 تيميمون.
- مركز الصناعة التقليدية: 08 مراكز في كل من أدرار، أوقروت، تسابيت، رقان، شروين، تنركوك، تمنطيط وفاتيس.
- السويقة: 01 بأدرار.

1. **الأهداف العامة لانجاز هذه الهياكل**

- توفير فضاءات لممارسة النشاطات الحرفية، الإنتاج، العرض والتسويق.
- الحفاظ على نشاطات الصناعة التقليدية وحمايتها من الاندثار الزوال.
- مرافقة الحرفيين وتأطيرهم والرفع من مستوى التأهيل وتحسين نوعية المنتوج.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحرفيين.
- تثمين دعم المنتوج والسياحي للمنطقة لما له من علاقة وطيدة بالصناعة التقليدية.
- إحداث مناصب شغل جديدة والقضاء على مشكل البطالة.

2. **دعم نشاطات الصناعة التقليدية والمحلات المهنية**

- عدد الحرفيين المستفيدين من المحلات المهنية: 1239 حرفي.
- عدد الحرفيين المستفيدين من الدعم: (تجهيزات الإنتاج) 69 حرفي.

الجدول رقم 03: يوضح التكوين والتأهيل في الصناعة التقليدية

طبيعة العملية	العدد الإجمالي للمستفيدين منذ انطلاق العملية
التكوين في إنشاء وتسيير المؤسسة « CREE GERME »	779
التكوين التقني في نشاطات الصناعة التقليدية	137
التأهيلات المهنية	9835
تأهيل نزلاء المؤسسات العقابية	908
تكوين نزلاء المؤسسات العقابية	58
التكوين التأهيلي بمدرسة التكوين التابعة للغرفة	64
المجموع	11781

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

3. **أهم تظاهرات الصناعة التقليدية المنظمة داخل وخارج ولاية أدرار**

- الاحتفال باليوم الوطني للحرفي الموافق ليوم 09 نوفمبر من كل سنة.
- الصالون الوطني الواحة الحمراء للصناعة التقليدية نهاية شهر ديسمبر من كل سنة.
- تنظيم مسابقة الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية على المستوى المحلي شهر أكتوبر من كل سنة.
- معرض الربيع للصناعة التقليدية شهر مارس من كل سنة.
- عدد الحرفيين المشاركين في التظاهرات داخل الولاية: 1573 مشارك.
- أسبوع الصناعة التقليدية لولاية أدرار بإحدى ولايات الشمال يُنظم كل سنة.

الشكل رقم 01: يمثل توزيع الحرفيين حسب ميدان النشاط ومجموع مناصب الشغل

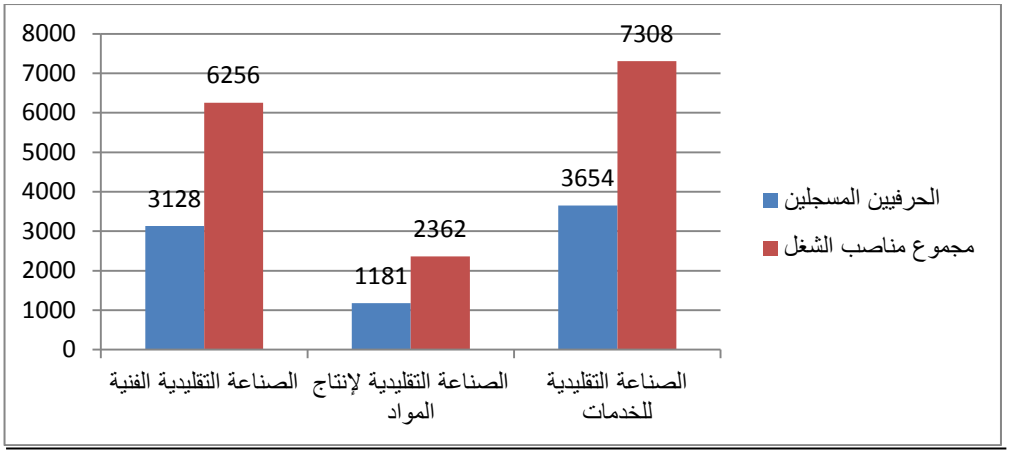

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

بناءاً على الشكل رقم (III-01) أعلاه الذي يوضح توزيع الحرفيين حسب ميدان النشاط ومجموع مناصب الشغل على مستوى ولاية أدرار نلاحظ أن مجموع مناصب الشغل في مجال الصناعة التقليدية الفنية يمثل ضعف عدد الحرفيين المسجلين حيث بلغ هذا الأخير 3128 حرفي مسجل، أما في الصناعة التقليدية لإنتاج المواد فسجلت أدنى قيمة حيث قدرت عدد الحرفيين المسجلين بها 1181 من مجموع مناصب الشغل الذي بلغ 2362 في حين سجلت الصناعة التقليدية المختلفة أعلى قيمة مقارنة بالصناعتين التقليديتين الفنية وإنتاج المواد حيث بلغ عدد الحرفيين بها 3654 من مجموع مناصب الشغل الذي بلغ 7308 منصب.

الشكل رقم 02: يمثل الحركة الجمعوية في قطاع الصناعة التقليدية حسب طبيعة النشاطات

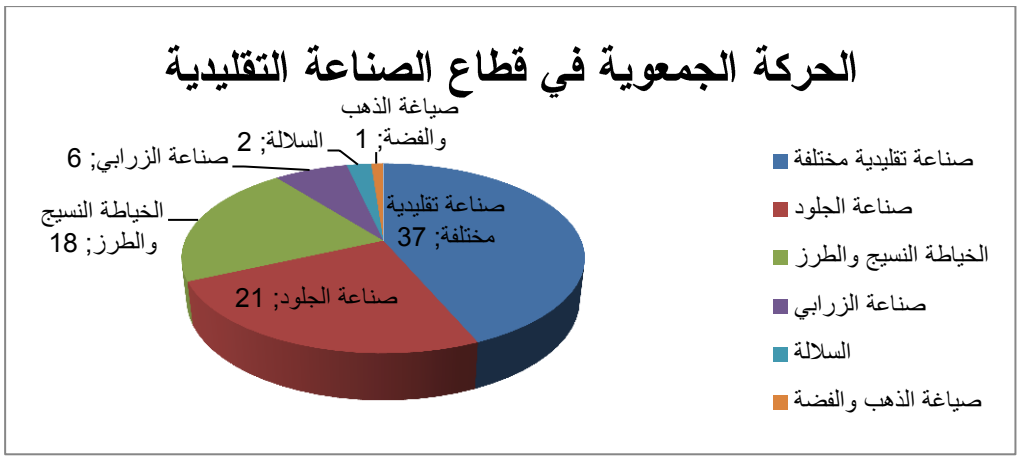

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الشكل أعلاه الذي يمثل الحركة الجمعوية في قطاع الصناعة التقليدية نلاحظ أن الصناعة التقليدية المختلفة تحتل المرتبة الأولى بقيمة 37 ثم تليها صناعة الجلود والخياطة النسيج والزرابي بقيمة 21 و18 حتى تصل إلى أدنى مرتبة لصياغة الذهب والفضة بقيمة1، أي أن الحركة الجمعوية تركز بشكل كبير على الصناعات التقليدية المختلفة.

المطلب الثالث: مؤسسات الإيواء السياحية على مستوى ولاية أدرار

تتوفر ولاية أدرار على مؤسسات وهياكل سياحية تعمل على توفير المناخ الملائم لها، منها الفنادق ومحطات سياحية تقوم بتقديم خدمات سياحية الأساسية والتي من خلالها يتم تلبية الحاجات المهمة للسياح خلال فترة سفرهم وإقامتهم.

توجد في ولاية أدرار سبع (07) فنادق ونزل ريفي واحد، وعشر (10) محطات استراحة ومخيمين موزعة بين بلديتي أدرار وتيميمون كما يلي:

الجدول رقم 04: يوضح مؤسسات الإيواء السياحي بولاية أدرار

نوع المشروع	بلدية أدرار	بلدية تيميمون	عدد الأسرة	عدد العمال الدائمين/المؤقتين
فندق	03	04	694	144/110
إقامة سياحية	01	00	128	24/08
نزل ريفي	01	00	22	08/06
محطة استراحة	00	09	284	26/63
مخيم	00	02	121	12/06
المجموع	05	15	1249	214/193

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ولاية أدرار تحتوي على عشرين(20) مؤسسة إيواء سياحية توفر حولي 407 منصب شغل، بطاقة استيعابية 1249 سرير.

كذلك ما يلاحظ على هياكل الإيواء السياحي في ولاية أدرار من ناحية التصنيف إن جلها مازلت قيد التصنيف، والبعض منها غير مصنف، وهناك 03 فنادق مصنفة بثلاث نجوم.

الجدول رقم 05: يوضح المشاريع الاستثمارية في طور الإنجاز:

نوع المشروع	العدد	عدد الأسرة	عدد العمال الدائمين/المؤقتين
فندق	24	2855	200/592
إقامة سياحية	06	1048	62/172
نزل طريق	06	260	112
محطة استراحة	03	116	13/08
مخيم	07	265	28/56
نزل	01	14	03/04
قرية سياحية	01	520	65
مخيم سياحي	03	152	13/27
المجموع	51	4711	319/1036

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع الاستثمارية التي في طور الإنجاز في مجال السياحة تقدر بـــــــ 51 مشروع، ستوفر 1355 منصب شغل (دائم ومؤقت)، بالإضافة إلى استحداث 4711 سرير إضافي.

الجدول رقم 06: يوضح التدفق السياحي خلال الفترة (2010-2015)

السنة	داخلي	خارجي	الإجمالي
2010	13310	1290	14600
2011	12747	634	13381
2012	13602	1486	15088
2013	15121	660	15781
2014	14401	780	15181
2015	30780	1176	31956
المجموع	**99961**	**6026**	**105987**

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

الشكل رقم 03: يوضح التدفق السياحي خلال الفترة 2010-2015

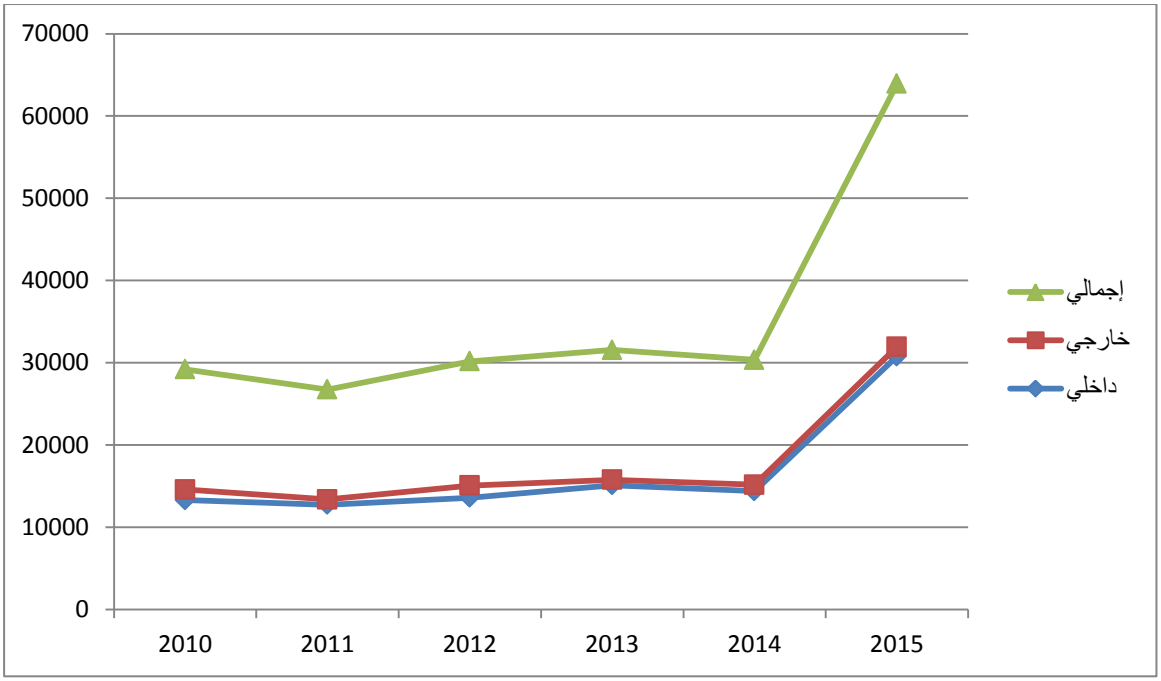

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول رقم 06.

من خلال المنحنى نلاحظ إنخفاض في السياح الداخلين والخارجين للولاية من سنة 2011 إلى غاية 2014 حيث بلغ التدفق الداخلي والخارجي في سنة 2011 ما يقارب 14600 سائح، وهذا راجع إلى ضعف التحفيزات الاقتصادية للمستثمرين السياحيين وغلاء التذاكر، ليعود ويرتفع في سنة 2015 إلى 30.780 سائح وهذا راجع إلى مدى وعي المواطن بأهمية السياحة في الاقتصاد الوطني والمحلي.

المبحث الثاني: مرتكزات التمويل السياحي بولاية أدرار

تسعى السلطات العمومية إلى ترقية المقصد السياحي بولاية أدرار، وذلك من خلال مختلف البرامج التنموية والمشاريع الهيكلية والمنشات القاعدية والمرافق العمومية لجعل الولاية أكثر جاذبية للسياحة، لذا سنركز من خلال هذا المبحث على أهم مرتكزات التمويل السياحي بولاية أدرار.

المطلب الأول: التركيبة التمويلية للقطاع السياحي بولاية أدرار

أن المشاريع الاستثمارية السياحية التمويلية صغيرة الحجم والتركيبة وأغلب المستثمرين يعتمدون على إمكانياتهم الخاصة، إلا إنها تساهم ولو بجزء صغير في جانب من جوانب التنمية المحلية التي تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وذلك من خلال إبراز الوكالات السياحية ونشاطاتها.

الجدول رقم 07: يوضح الوكالات السياحية ونشاطاتها بولاية أدرار

البلدية	التسمية	الطابع القانوني	النشاطات
أدرار	النادي السياحي الجزائري	عـــام	– حجز الغرف في المؤسسات الفندقية – استقبال و مساعدة السواح خلال إقامتهم وبيع التذاكر
أدرار	أدرار جولات	خاص	– تسويق الرحلات و بيع التذاكر
أدرار	الهامل للسياحة والأسفار	خاص	– تسويق الرحلات و بيع التذاكر
تيميمون	تاكروم للسياحة والأسفار	خاص	– حجز الغرف في المؤسسات الفندقية – استقبال ومساعدة السواح خلال إقامتهم
تيميمون	سيد أحمد بن موسى	خاص	– استقبال و مساعدة السواح خلال إقامتهم وبيع التذاكر – كراء السيارات بسائق وبدون سائق
تيميمون	الديوان الوطني الجزائري للسياحة	عام	– تسويق الرحلات وحجز الغرف في المؤسسات الفندقية
تيميمون	قورارة جولات	خاص	– استقبال و مساعدة السواح خلال إقامتهم وبيع التذاكر – كراء السيارات بسائق وبدون سائق
تيميمون	بحر الرمال	خاص	– استقبال و مساعدة السواح خلال إقامتهم –كراء السيارات بسائق وبدون سائق

تيميمون	صحراء جولات	خاص	– حجز الغرف في المؤسسات الفندقية –استقبال ومساعدة السواح خلال إقامتهم
تيميمون	نبكة للسياحة	خاص	–تسويق الرحلات – حجز الغرف في المؤسسات الفندقية
تيميمون	الجيريا تور	خاص	– تسويق الرحلات – حجز الغرف في المؤسسات الفندقية

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات مقدمة من طرف مديرية السياحة والصناعة التقليدية.

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الوكالات السياحية ذات طابع قانوني خاص والنشاطات التي تقوم بها جلها في استقبال ومساعدة السواح وحجز الغرف، أما في الطابع القانوني العام نجد مشروعين تمتلكها المؤسسة هما النادي السياحي الجزائري والديوان الوطني للسياحة الذي يهتم تسويق الرحالات وحجز الغرف في المؤسسات الفندقية.

المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة مع البنوك والمؤسسات المالية

في إطار إنجاز وتطبيق المشاريع المبرمة لوزارة السياحة لاسيما مسالة التمويل التي تعد من أهم الأسباب التي تعرقل السير الحسن للمشاريع، وحسب المرسومات التنفيذية فإن الوزارة قامت يوم 22 ماي 2012 بإبرام ستة اتفاقيات مع المؤسسات البنكية والمالية التالية:

- القرض الشعبي الجزائري (CPA)
- بنك التنمية المحلية (BDL)
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)
- شركة الجزائر استثمار (CAI)

أما بخصوص مزايا هذه الاتفاقيات فإنها تنحصر عموما في النقاط التالية:

1. التمويل حتى 70% بالنسبة للاستثمارات المتميزة وذات الأهمية الوطنية
2. تمديد مدة القروض بالنسبة للاستثمارات الهامة والمتميزة.
3. مدة دراسة الملفات لا تتعدى 40 يوم بالنسبة لمشاريع الاستثمار.
4. يتكفل صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) بضمان الحصول على القروض البنكية.

5. تقوم (CAI) الجزائر استثمار بدعم رؤوس أموال المستثمرين لتمكنهم من الحصول على القروض البنكية.
6. من أجل تحفيز التنمية في القطاع السياحي على مستوى ولايات الجنوب، يستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لانجاز مشاريع الاستثمار السياحي من تخفيض نسبة 80%.
7. تخفيض نسبته 4.50% من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية بالنسبة للاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة في ولايات الجنوب.
8. إعفاء تأسيس الشركات في قطاع السياحة وكذا عمليات رفع رأس المال من حقوق التسجيل.

المطلب الثالث: واقع التمويل المصرفي في تنمية المشاريع السياحية

يتمثل الاستثمار السياحي في مجموع ما ينفق في قطاع السياحي وما تستقطبه الدولة من استثمارات موجهة لهذا القطاع، كما أن تطوير الاستثمار السياحي يتوقف على ما تمنحه الدولة من فرص كبيرة وتدفق لرؤوس الأموال في مجال السياحة، وتحقيق عوائد مالية معتبرة إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض حيث يمكن إبراز قيمة التمويل المصرفي للمشاريع الاستثمارية على النحو الأتي:

القرض الإستثماري لمشاريع ANSEJ/CNAC/ANGEM في الفترة (2012-2016) الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية نجد أن قيمة الإستثمار فيها للقروض المصرفية تمثل نسبة 70% بـــــــ 610 مشروع في إطار (الفلاحة وتربية الأنعام والدواجن)، أما النشاطات الحرفية فكانت تقدر ب 565 مشروع وقيمة التمويل المصرفي الذي يقدمه بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص تربية الأنعام والدواجن فكانت بقيمة إجمالية تقدر ب 2256238000 دينار جزائري سنة 2016 وجزء منها مخصص لنشاطات الحرفية بقيمة إجمالية 1557582000 دينار جزائري من نفس السنة، وقام البنك بمنح تمويل لفندق ومخيم سياحي بـــــــــ 20% في سنة 2016 إلا أنه مازال في طور الإنجاز.

أما قيمة الاستثمارات لبنك التنمية المحلية في الفترة (2012-2016)، قدرت ب 634259635.00 دينار جزائري في سنة 2012 إلى غاية 2016 بـــــــ 522868721.20 دينار جزائري، وتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية نجد مشروع واحد (فندق سياحي) تحصل على التمويل من البنك في حدود 25 مليون دينار جزائري ولكنه أيضاً في طور الإنجاز.

من بين المشاريع المدرجة في القطاع السياحي بولاية أدرار نجد 74 مشروع سياحي تحصلوا على موافقة مبدئية من وزارة السياحة وهذا إلى غاية ديسمبر 2016، من بينها 05 مشاريع فندقية استفادت من القروض لانجاز والتجهيز والمؤسسات المصرفية التي مولت هذه المشاريع هي بنك التنمية المحلية وصندوق التوفير والاحتياط، ورغم كل المجهودات التنموية للقطاع السياحي ستبقى في نفس المستوى الحالي تعاني من صعوبات من بينها:

- تعتبر السياحة بولاية أدرار سياحة موسمية بالدرجة الأولى.
- ارتفاع في تكاليف النقل للوافدين.

أن القروض التي تمنحها البنوك في مختلف القطاعات تكون كبيرة مقارنة بالقروض في مجال السياحة فهي بنسبة ضئيلة جداً، لذلك تعمل الدولة على إقامة حملات إعلامية لتشجيع المواطن على الاهتمام بالقطاع السياحي الموجود بولاية أدرار بتقديم عدة إمتيازات منها:

- يعمل البنك على تشجيع الاستثمار المحلي بولاية أدرار.
- يستهدف البنك في سياسته مشاريع استثمارية ذات الطابع السياحي وذلك من خلال إبرام إتفاقية بين بنك التنمية المحلية ووزارة السياحة.
- تمنح للمشاريع الاستثمارية في الجنوب عموما والجنوب الكبير خصوصا معدلات فائدة ذات أفضلية (منخفضة مقارنة بمناطق أخرى من البلد).
- تعد المشاريع الاستثمارية السياحية في ولاية أدرار من المشاريع الحديثة والخصبة لعملية النشاط المصرفي من حيث التمويل المصرفي.
- أن إستقطاب الاستثمارات السياحية من طرف بنك التنمية المحلية يزيد من تنافسية البنك مقارنة بالبنوك الأخرى.

خلاصة الفصل

توصلنا من خلال هذا الفصل أن السياحة بولاية أدرار تمتاز بمقومات طبيعية هامة ومواقع ومعالم سياحية تجعلها محل جذب للسياح، إلا أن أداء القطاع السياحي يبقى جد ضعيف من حيث توافد السياح، ومن حيث الهياكل والمرافق التي مازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذلك عدم وجود اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال.

خاتمة

يمارس التمويل المصرفي دوراً حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وتعد البنوك المكون والمؤثر الفعال في هيكل الجهاز المصرفي كما تعتبر عملية الإقراض الوسيلة المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، هذا بالرغم من أن عملية الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها المصرف.

إن الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر يفرض عليها الاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره ، والذي من بينه الصناعة السياحية، التي أصبحت تولي لها اهتماما كبيرا من خلال البرامج التي تعتمدها السلطات المركزية، فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بقطاع الساحة، إلا أنها تبقى متأخرة بالنظر إلـــى المؤهلات والمقومات الطبيعية والتاريخية التي تملكها الجزائر، كما نجد أن هناك تباطؤ في إنجاز المشاريع وتحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع، حيث إن المتتبع لسياسات الاستثمار وللواقع السياحي، يلمس عدة نقائص ومشكلات يعانيها هـــذا القطاع، تبدأ من ثقافة المجتمع السياحية، وتنتهي عند المفهوم العميق للسياحة كصناعة وإستراتيجية بإمكانها أن تسهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة إذا توفرت إرادة ورغبة سياسية قوية.

وبالنظر إلى ما تتميز به ولاية أدرار من مقومات سياحية مادية وغير مادية يجعل منها منطقة سياحية بامتياز، إلا أن أداء القطاع السياحي يبقى جد ضعيف من حيث توافد السياح، ومن حيث الهياكل والمرافق التي مازالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب، وكذلك عدم وجود اليد العاملة المؤهلة في هذا المجال.
ولمعالجة إشكالية بحثنا التي تدور حول: **إلى إي مدى ساهم القطاع المصرفي في تمويل الأنشطة السياحية في ولاية أدرار؟** قمنا بدراسة ميدانية لمديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية أدرار عن طريق مقابلة شخصية بهدف اختبار فرضيات الدراسة.
من خلال قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات التي تحصلنا عليها توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** صحيحة لأن التمويل المصرفي ذو أهمية بالغة في تمويل المشاريع الاستثمارية، وبالتالي تنمية الإقتصاد الوطني.
- **الفرضية الثانية:** صحيحة حيث أن للسياحة دوراً أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تسهم في زيادة الدخل القومي وخلق مناصب شغل.
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة لأن البنوك تعمل على تطوير الآليات التمويلية للقطاع السياحي من أجل تحسين نوعية الخدمات السياحية وتوسيع الإستثمارات السياحية، وذلك من خلال التحفيزات التي تقوم بها البنوك من أجل توعية الأفراد بأهمية السياحة.

- **الفرضية الرابعة:** خاطئة لأن السياحة بولاية أدرار سياحة موسيمية بالدرجة الأولى، تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة على المستوى المحلي من خلال الإيرادات التي تحققها.

نتائج الـــدراسة:

- يسهم التمويل المصرفي في استغلال موارد الأفراد لتحقيق التنمية المحلية والوطنية.
- تعتبر صناعة السياحة صناعة متكاملة تتميز باتساع نشاطاتها.
- تمتاز الجزائر بمقومات سياحية هامة إلا أنها غير مستغلة بالشكل الفعال
- تساهم البنوك في تمويل المشاريع السياحية بنسبة 70% الا أن الاستثمار ضعيف بالنظر للطاقات التي تتوفر عليها ولاية أدرار.

توصيات الدراسة:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- زيادة الاهتمام بقطاع السياحة واعتباره قطاعا ثانيا بعد المحروقات وذلك بالارتقاء بالخدمات السياحية.
- تطوير نشاطات الصناعة التقليدية باعتبارها احد عوامل استقطاب السواح.
- المحافظة على العقار السياحي بولاية أدرار وتأهيليه وجعله تحت تصرف المستثمرين في هذا القطاع.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

1. سورة التوبة، الآية 2.
2. سورة العنكبوت، الآية 20.

ثانياً: الكتب

1. احمد غنيم،"**الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي**" (أضواء على الجوانب النظرية والنواحي التطبيقية)، الطبعة السادسة, بدون دار نشر، بدون بلد نشر، 1998.
2. آمنة أبو حجر، "**الجغرافية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
3. أكرم عاطف رواشده، "**السياحة والبيئة**"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
4. خالد مقابلة، "**فن الدلالة السياحية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
5. عبد الغفار حنفي، "**أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
6. عبد الستار مصطفى الصياح، سعود جايد العامري، "**الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2003.
7. عبد العزيز النجار، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، 2007.
8. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، "**أساسيات الاستثمار والتمويل**"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
9. عبد المعطي رضا رشيد، "**إدارة الائتمان**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003.
10. عبد الوهاب يوسف أحمد، "**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**"، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، 2008.
11. عبد الكريم حافظ، "**الإدارة الفندقية والسياحية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
12. عبد المعطي أرشيد، حسني علي خريوش، "**أساسيات الإدارة المالية**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
13. علي حنفي، "**المدخل إلى الإدارة المالية الحديثة**"، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2014.
14. فردويستون، يوحين برجام، "**التمويل الإداري**"، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، بدون بلد نشر، بدون سنة نشر.

15. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، "**الإدارة المالية –التحليل المالي لمشروعات الأعمال**"– بدون طبعة، الدار الجامعية، 2005.
16. محمد صالح الحناوي وآخرون، "**أساسيات الإدارة المالية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
17. محمد محمود العجلوني، "**البنوك الإسلامية– أحكامها– مبادئها– تطبيقاتها المصرفية**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة، الأردن–عمان، 2010.
18. محمد صالح الحناوي وآخرون، "**الإدارة المالية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، 2003.
19. منير إبراهيم هندي، "**الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**"، بدون طبعة، منشأة المعارف، 1998.
20. منال شوقي، عبد المعطي أحمد، "**دراسة في مدخل علم السياحة**"، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، 2014.
21. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، "**الإدارة المالية والتمويل**"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
22. محمد الصيرفي، "**التخطيط السياحي**"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
23. معراج هواري، حاج سعيد عمر، "**التمويل التأجيري**"، الطبعة الأولى، كنوز المعرفة، عمان، 2013.
24. نزيه الدباس، "**إدارة القرى السياحية**"، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
25. هيثم محمد الزغبي، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الفكر لطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.
26. وسيلة السبتي،" **تمويل التنمية المحلية**"، الطبعة الأولى، يتداك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
27. يوسف جعفر سعادة، "**التربية السياحية**"، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، 2000.

ثالثاً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. أمال بقلزي، كريمة موساوي، "**ترقية الاستثمار السياحي ودوره في التنمية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص – تحليل اقتصادي وحوكمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015–2016.
2. إيمان معوش، بورحلة نسيمة، "**واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج– البويرة–، 2014–2015.

3. حسينة، عباسي، "**حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وحاكمية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – 2014-2015.
4. حميدة بوعموشة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف– 2011-2012.
5. جميلة شراد، "**دور البنوك في تطوير القطاع السياحي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بلوادي، 2014-2015.
6. صوراية قشيدة، "**تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012.
7. عبد الرحمان التماني، شمس محمد، "**دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2015-2016.
8. فاطمة الحاج قويدر، "**التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
9. كريمة بوسنة، "**البنوك الأجنبية كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان – 2010-2011.
10. مفيدة قسمية، "**دور البنوك التجارية في تمويل قطاع السكن**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في – المسار– تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة –، 2012-2013.
11. نصر حميداتو، "**النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2014-2015.

رابعاً: الملتقيات:

1. سميرة، العابد لعراف فايزة، "**صناعة السياحة في الجزائر الواقع وسبل النهوض**"، ورقة بحثية قدمت في طار الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر، الحاج لخضر باتنة، يومي 19-20 نوفمبر 2012.
2. صلاح زين الدين، "**دراسة لفرص وتحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**"، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر العلمي الدولي الثالث في القانون والسياحة، جامعة طنطا، يومي 26-28 أبريل 2016.
3. نبيل بوفليج، تقرورت محمد، "**دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب**"، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- البويرة، يومي 11-12 ماي 2010.

خامساً: المجلات

1. يحيى سعيد، سليم العمراوي، "**مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36، الجزائر، 2013.

2. سالم حميد سالم، "**سلوك السائح ودوره في تحديد النمط السياحي**"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 48، بغداد، 2007.

سادساً: المواقع الالكترونية

1. منتديات ستار تايمز، "**التمويل**"، متاح على الربط:
http://www.startimes.com/?t=2127706، اطلع عليه بتاريخ 28 أبريل2017، على الساعة 10:35.
2. منتدى شبكة المحاسبين العرب، "**مفهوم..أهمية التمويل وأنواع التمويل**"، متاح على الربط: http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888 اطلع عليه بتاريخ 15 مارس 2017، على الساعة 10:30.
3. منتدى محاربي الصحراء، ، "**التمويل المصرفي في القروض ..مخاطر القروض والحذر أثناء منحها**"، قسم العلوم، الجزائر، متاح على الربط: http://badr-cu34.ibda3.org/t265-topic اطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2017، على الساعة 10:40.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة التمويل المصرفي في تمويل الأنشطة السياحية بولاية أدرار، وذلك من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة المتضمن ماهية التمويل المصرفي، وأهميته ومخاطره، بالإضافة إلى ماهية السياحة، من حيث إبراز دور السياحة في التنمية وتفعيلها في النشاط الاقتصادي، ليتم بعدها إجراء دراسة ميدانية لتعرف على النشاط السياحي بولاية أدرار.

وقد خلصنا إلى أن السياحة في ولاية أدرار ليست ثقافة وترقية فقط وإنما هي صناعة وطنية، يتم استغلالها واستثمارها لغرض صلاح البلاد والموطنين وفق مشاريع استثمارية تمويلية.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي،السياحة، النشاط السياحي.

Abstract:

The purpose of this study is to determine the contribution of banking finance to the financing of tourist activities in Adrar. This is done by reviewing the theoretical framework of the study, which includes the nature of banking finance and its importance and risks, in addition to the nature of tourism by highlighting its role in development and its integration in the economic activity. This is followed by a field work that aims to study the touristic activity in Adrar.

We have concluded that tourism in the state of Adrar is not only a culture and a promotion, but a national industry, which is exploited and invested for the purpose of the welfare of the country and citizens according to investment financing projects.

key words: Banking Finance, Tourism, Tourism Activity.